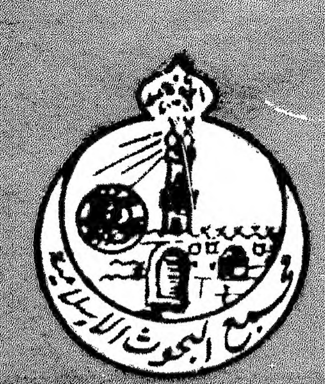
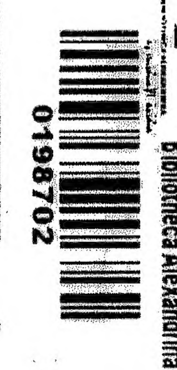


العقيدة الإسلامية

كما جاء بها القرآن الكريم

لفضيلة الشيخ محمد أبو زهرة
عضو المجمع

الكتاب الثاني



سلسلة البحوث الاسلامية



بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين .

وبعد :

فإن السلف الصالح قد تذرع لفهم القرآن الكريم والعلوم التى انبثقت عنه بالذوق العربى الفصيح ، وبالسنة النبوية الصحيحة ، وساروا فى فهمه على أنه كل لا يتجزأ ، ويفسر بعضه بعضا .

فعرفوا الإيمان من صفات المؤمن التى ذكرها القرآن الكريم فى مثل قوله تعالى: «إنما المؤمنون الذين آمنوا بالله ورسوله ثم لم يرتابوا وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله أولئك هم الصادقون» .

ومثل قوله تعالى : « إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا وعلى ربهم يتوكلون» .

ووجدوا الإيمان يذكر متضمنا العمل أو مقرونا به فعملوا ، فكمل إيمانهم ، وعلى هذا النحو فهموا شعائر الإسلام ، وتوحيدالله

وكمالاته المطلقة ، والرسل الكرام ، ووظائفهم والملائكة الأطهار وصفاتهم .

وجاء المتأخرون الذين فقدوا الذوق العربي الفصيح والاسترشاد الواعي من القرآن الكريم ، والسنة النبوية الشريفة ، فصبوا قوالب التوحيد في قواعد جافة ، ومن ثم ضعف الإيمان وضعفت الإرادة تبعا لذلك ، وضعفت الأخلاق بالتالي .

ومن توفيق الله أن أخذ المصلحون يتجهون بتيار الإصلاح إلى الوضع السليم ، فارتفعت أصوات الغيورين بضرورة إصلاح المجتمعات الإسلامية وذلك بالرجوع في فهم التوحيد - بالذات - إلى الكتاب الكريم ، والسنة النبوية الشريفة ، والاسترشاد بهما ، على نحو ما فعل السلف الصالح حتى نسعد كما سعدوا .

ويسر الأمانة العامة لمجمع البحوث الإسلامية أن تقدم للمسلمين كتابها الشهري الثاني :

« العقيدة الإسلامية كما جاء بها القرآن الكريم »

لفضيلة الأستاذ الجليل الشيخ محمد أبو زهرة عضو المجمع ، وهو عالم فاضل معروف في العالم الإسلامي بأبحاثه القيمة وتآليفه العديدة ، في مختلف القضايا الإسلامية والعربية ، والتي لها قيمتها وأصالتها .

والأمانة العامة تقدم له خالص شكرها وعميق تقديرها على هذا البحث القيم فى الناحية العقائدية .

والله تعالى نسأل أن ينفع به ، وأن يوفقنا جميعا لما فيه خير الإسلام والمسلمين .

والله الموفق والمستعان . وصلى الله على سيدنا محمد ﷺ وآله وأصحابه ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين .

ربيع الثانى سنة ١٣٨٩ هـ
يونية سنة ١٩٦٩ م

الدكتور عبد الحليم محمود
الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية

تعريف موجز بالمؤلف

* ولد سنة ١٨٩٨ بمدينة المحلة الكبرى .
* استحفظ القرآن ، ودخل للمكاتب الراقية ، وكان منهاجها كمنهاج المدارس الابتدائية القديمة ، لولا أنها ينقصها اللغة الإنجليزية واستعيض عنها بدراسات دينية وعربية .
* بعد أن حفظ القرآن الكريم دخل الجامع الأحمدى فى سنة ١٩١٣ حتى سنة ١٩١٦ حيث دخل مدرسة القضاء الشرعى ، ونال شهادة العالمية من درجة أستاذ سنة ١٩٢٥ .
* حصل على شهادة دار العلوم العليا من الخارج سنة ١٩٢٧ . ثم درس بتجهيزية دار العلوم ، والقضاء الشرعى والمدارس الثانوية ، حتى نقل إلى كلية أصول الدين مدرسا .
* ونقل إلى كلية الحقوق مدرسا حتى أصبح أستاذاً ورئيسا لقسم الشريعة الإسلامية بها وأحيل إلى التقاعد أخيراً — أمد الله فى عمره وبارك فيه .
* وعين عضواً بمجمع البحوث الإسلامية منذ إنشائه .
* وله تآليف قيمة فى التاريخ ، والملل والنحل ، والشريعة الإسلامية وتفسير القرآن الكريم ، وما زال يواصل نشاطه العلمى بهمة ونشاط اهـ .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الكلمة الجامعة للعقيدة الإسلامية هي : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وهي التي نرددها في كل صلاة ، وهي التي كان يدعو بها النبي صلى الله تعالى وسلم عليه بدعايته ، وهي التي يدعو إليها كل داع إلى الإسلام ، وهي فيصل التفرقة بين الكفر والإيمان ، وهي الأساس للبناء التكليفي في الإسلام .

ولمقام كلمة : « أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » في دلالتها على أركان العقيدة الإسلامية ، نشير إلى بعض ما تضمنته من معان ، غير مفصلين في هذه المعاني ، بل نوجز القول ونعرج من بعد ذلك بالتفصيل على ما يقتضيه المقام من بيان معاني العقيدة كما جاءت في القرآن .

أقول ما تضمنته كلمة الشهادة ، أو الشهادتين - كما يعبر كثير من العلماء - بيان أن المعبود بحق في الإسلام واحد لا يشاركه أحد ،

فهو واحد فى الخلق فلايشاركه فى إنشاء هـــذا الـكون وما فيه ومن فيه أحد ، وهو فى ذاته وصفاته لا عائله أحد ، وفى العبودية لا يستحق العبادة سواه ، وهـذا صريح الشهادة الأولى :

« أشهد أن لا إله إلا الله » .

ذلك ، لأنها تضمنت: نفياًوإثباتاً ، أوتضمنت:قصراًوتخصيصاً.

تضمنت نفى الألوهية عن غيره .

وتضمنت بالاستثناء بعد النفى إثبات الألوهية له .

والألوهية هى استحقاقه العبادة وحـده ، ولـكن استحقاق العبودية لا يكون إلا إذا كان هو المتفضل بالنعم وحـــده ، فهو الذى أنعم بالوجود ، وشكر النعم واجب بحكم العقل ، والمنطق ، وبحكم كل نظام يستمد من الحق قوته ، ولا يتفرد بالعبادة إلا إذا كان منفرداً بذات وصفات لا يشاركه فيها أحد ، وبذلك الفهم المستمد من النفى والإثبات والقصر والاختصاص بالألوهية ، تثبت كل هـذه المعانى التى تتعلق بالوحـــدانية ، ولذلك فضل من البيان نذكره فى موضعه من بحثنا إن شاء الله تعالى ، وهو المستعان الموفق .

وتتضمن ثانية : الإيمان برسالة محمد صلى الله تعالى عليه ، وأنه رسول من عند الله تعالى رب العالمين ، أرسله لهداية البشر أجمعين .

وأن الإيمان بالرسالة المحمدية يتضمن الإذعان للمعجزة التى أثبت بها رسالته ، والتى تحدى بها الذين خاطبهم أن يأتوا بمثلها ، وأنه لا يمكن لأحد أن يأتى بمثلها ، كما قال سبحانه :

« قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا » [1] .

كما يتضمن الإيمان بأن محمدا رسول الله صلى الله تعالى عليه الإيمان برسالات الله تعالى للأنبياء ، وبأن ثمة رسالة إلهية يرسلها الله تعالى لهداية الخلق ولإرشادهم إليه ، وليكونوا مسئولين عن المخالفة ، ومستحقين للثواب على الطاعة ، وأن الله تعالى أعلم حيث يجعل رسالته ، فهو يختار النبيين : وهو الذى يصطفيهم من عباده وعلى مقتضى حكمته

ويتضمن الإيمان برسالة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم الإيمان بأن الله تعالى يكلم عباده ، إما بالوحى يوحيه ، وإما بخطابه من وراء حجاب ، وإما برسول من الملائكة يرسله إليه ، كما قال تعالى :

« وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا ، فيوحى بإذنه ما يشاء ، إنه على حكيم » .
« وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدرى

[1] الإسراء ٨٨ .

ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا نهدى به من نشاء من عبادنا، وإنك لتهدى إلى صراط مستقيم »[1] .

وتتضمن الشهادة بأن محمداً رسول الله تصديقه فى كل ما أمر به وكل ما نهى عنه، سواء أكان ذلك بياناً للقرآن أم كان بياناً لما أوحى الله تعالى به :

« وما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحى يوحى »[2] .

فكل ماقرره النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يجب الإذعان له على أنه حكم الله تعالى .

« من يطع الرسول فقد أطاع الله »[3] .

وقال تعالى :

« وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم »[4] .

فالشهادة بالرسالة تقتضى لامحالة الإيمان بصدق كل ماجاء على لسان الرسول صلى الله تعالى عليه، فيجب الإيمان بفرضية الصلاة والزكاة والحج،

---

[١] الشورى ٥١ ، ٥٢ .
[٢] النجم ٣ ، ٤ .
[٣] النساء ٨٠ .
[٤] الأحزاب ٣٦ .

والصوم، وعدد الصلوات ومعانى الحج ومناسكه، وكونه إلى البيت الحرام، وكون ركنه الأكبر الوقوف بعرفة، وكذلك تحريم الربا، وتحريم الخمر والميسر والزنى، والإقرار بأن عقوباتها هى ماجاءت فى القرآن الكريم.

ويعد كافرا من أنكر الأحكام الثابتة فى القرآن، القطعية من حيث دلالة الآيات عليها، وكذلك يعد كافراً من ينكر أمراً ما علم من الحقائق الدينية بالضرورة. وتواتر العلم به جيلا بعد جيل من عصر النبي ﷺ. وهذا له موضع من النظر يجب الإشارة إليه، فلنشر موجزين تاركين الإفاضة فيه إلى موضع الإفاضة من علم أصول الفقه، وعلم أصول الدين، فإن فيهما البيان الكافى، وفيهما صفو العقل الإسلامى فى هذا المقام:

العلم بالأحكام الإسلامية:

الأحكام الشرعية التى جاء بها محمد ﷺ يجب الإذعان لها بمقتضى شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، سواء أكانت هذه الأحكام ثابتة بنصوص القرآن، أم كانت ثابتة بأقوال النبي ﷺ، فالعمل بها واجب باتفاق علماء المسلمين، ما دام محمد ﷺ قد قررها، ودعا إلى العمل بها.

بيد أن هذه الأحكام منها ما يجب الإيمان به ويضاف ذلك

الإيمان إلى أقسام العقيدة ، بحيث يكفر منكرها، ككون الصلوات خمساً ، وكون الحج إلى بيت الله الحرام الموجود بمكة ، وكون الصيام مفروضاً فى شهر رمضان ، إلى غير ذلك من الأمور المقررة الثابتة بطريق قطعى فى سنده ، وفى دلالته أو انعقد عليه الإجماع المتواتر الذى يعد العلم به من الضرورى الذى يكفر جاحده .

ومن الأحكام مالم يكن بهذه القوة ، كالمسائل الخلافية فى الأحكام التكليفية أو فيما حول العقيدة . ككون الصفات مغايرة للذات العلية ، أو هى والذات العلية شىء واحد ، أو هى أسماء الله الحسنى .

وإن ذلك التقسيم أول من تعرض له الإمام الشافعى فى : «الرسالة» . فلقد قسم الشافعى العلم بالأحكام التكليفية العملية والاعتقادية إلى قسمين :

القسم الأول : سماه علم العامة ، وقال : إنه العلم الذى لا يسع مسلماً أن يجهله ، بل يجب عليه أن يعرفه ، فلا يسع مسلماً غير مغلوب على عقله أن يكون به جاهلا ، مثل فرض الصلوات الخمس ، ووجوب الزكاة فى الأموال ، وتحريم الزنى والسرقة والقتل وشرب الخمر ، وهذا القسم موجود فى القرآن الكريم نصاً ، ودلالته فيه قطعية ولا يجرى التأويل الصحيح فيه ، وقد ورد فى السنة المتواترة ،

وانعقد عليه إجماع العلماء فى كل العصور ، حتى صار العلم به ضروريا وهو ما يعبر عنه اصطلاح علماء المسلمين بأنه المعلوم بالضرورة ، وهو إطار الإسلام الذى يعد الشخص خارجاً عن الإسلام إذا خرج عنه وهو حدود الشرع الإسلامى ، ويخرج عن هذا الشرع من يتعدى حدوده .

والقسم الثانى: علم الخاصة : كما يسميه الشافعى رضى الله تعالى عنه .

وقال فيه ذلك الإمام الجليل : ما يعرض للناس من فروع الشريعة التى ليس فيها نص كتاب لا يحتمل التأويل ، ولم يكن فيها نص متواتر عن الرسول ﷺ . أو وجد نص ، ولكن بخبر الآحاد ، لا بالخبر المتواتر ، أو كانت النصوص فيه قابلة للتأويل .

هذه خلاصة ما قرره الإمام ، ولنترك الكلمة له فى بيان النوعين ، فهو يقول : « العلم علمان ، علم عامة لا يسع بالغاً غير مغلوب على عقله جهله ... مثل الصلوات الخمس ، وأن لله على الناس صوم شهر رمضان ، وحج البيت إذا استطاعوه ، وزكاة أموالهم ، وأنه حرم عليهم الزنى والقتل والسرقة والخمر ، وما كان فى معنى هذا مما كاف العباد أن يعقلوه ويعملوه ويعطوه من أنفسهم وأموالهم وأن يكفوا عنه مما حرم عليهم ، وهذا الصنف كله من العلم موجود نصاً فى كتاب الله ، وموجود عاماً عند أهل الإسلام ، ينقله عوامهم

عمن مضى من عوامهم ، يحكونه عن رسول الله ﷺ ولا يتنازعون في حكايته ولا في وجوبه عليهم ، وهذا العلم العام الذي لا يمكن فيه الغلط من الخبر ، ولا التأويل ، ولا يجوز التنازع فيه » .

ويبين القسم الثاني : وهو علم الخاصة ، فيقول :

« ما ينوب العباد من فروع الفرائض ، وما يخص به من الأحكام وغيرها مما ليس فيه نص كتاب ، ولا في أكثره نص سنة ، وإن كان في شيء منه سنة ، فإنما هي من أخبار الخاصة (أي أخبار الآحاد) لا أخبار العامة (أي الأخبار المتواترة) ، وما كان سنة يحتمل التأويل » .

وينتهي الشافعي من هذا التقسيم إلى أمرين جوهريين :

أولهما : أن علم العامة يكلفه كل مسلم ، بلا فرق بين خاصة الأمة من المجتهدين ، وعامتها ، فإنه لب الإسلام ، وإطاره الذي يخرج من الإسلام من لا يعلمه ويدركه ، ويذعن لما اشتمل عليه ، وعلم الخاصة لا يقوم به إلا العلماء الذين ينصرفون إلى الدراسات العلمية وأوتوا فهماً سليما وعلماً بكتاب الله تعالى ، وسنة رسوله ﷺ ، وعلماً باللغة العربية لغة القرآن ، ووعاء علم الإسلام ، وهذا النوع من العلم فرض كفاية ، لا يطالب به كل واحد من الأمة ، ولكن تطالب الأمة بتهيئة الفرص لهؤلاء المجتهدين .

ثانيهما : أن علم العامة علم بالظاهر والباطن ، أى علم بالعمل والاعتقاد ، وأما علم الخاصة الذى يسع بعض المسلمين أن يجهلوه ، فهو علم الظاهر فقط . أى أنه يجب أن يعمل به ، ولا يجب اعتقاده بحيث لا يكفر من لا يعتقده .

وننتهى من هذا إلى أن الشافعى وغيره من العلماء يرون أن العقائد لا تثبت بأحاديث الآحاد ثبوتاً موجباً لتكفير المنكر وإن كانت هذه الأحاديث توجب العمل وقد صرح بذلك فقال :

« ومن امتنع من قبول ما جاء به الكتاب أو السنة المجمع عليها استتيب ، أما خبر الخاصة (أى حديث الآحاد) فهو ملزم للعالمين فى العمل . وليس لهم رده ، كما أنه ليس لهم رد شهادة العدول ، ولكن الخبر جاء عن طريق الانفراد ، لو شك شاك فى هذا لم نقل له : تب ، بل نقول له : ليس لك أن تشك ، كما ليس لك إلا أن تقضى بشهادة الشهود العدول وإن أمكن الغلط ، ولكن نقضى بذلك على الظاهر من صدقهم » [١] .

ونرى بهذا أنه يقرر أن من لا يأخذ بحديث الآحاد فى العقيدة لا يكفر ولكن ينبغى له أن يأخذ ، وهذا الذى نراه . أننا نرى أن أحاديث الآحاد التى رواها الثقات العدول والتى ليس

[١] « جماع العلم » .

فى متنها شذوذ ، يجب ألا ترد فى العمل ، ويجب أيضاً ألا ترد فى العقائد ، ولكن من لا يأخذ بها لا يعد مرتداً عن الإسلام ، ولا خارجا عنه .

وإن هذا رأى العلماء الذين قصدوا لهذا الباب ، ولا ينبغى لأحد أن يرفضه ، لأن للأحاديث المروية بطريق الآحاد مكانتها فى الاعتبار ، فالاحتياط لتكفير المسلم يجعل احتمال الغلط الذى يكون فى الانفراد برواية حديث الآحاد مانعاً من اعتباره قد ارتد ، لأن الردة لا تكون إلا بدليل قطعى لا يوجد احتمال الإيمان قط .

وعلى هذا المنهاج نسير ، فسنرى أن الأصل فى إثبات العقائد لا يكون إلا بالكتاب الذى لا يقبل التأويل والسنة المتواترة التى تثبت العلم الضرورى ، وأما خبر الآحاد فإننا نرى أنه مع وجوب منع رده ووجوب قبوله لا يثبت العقائد إثباتاً قطعياً فإذا كان قد ذكر بالسنة غير المتواترة أمورا اعتقادية كبعض الأخبار :

عما يكون يوم القيامة .

وعما يكون فى الجنات من نعيم مقيم .

وعما يكون فى آخر الزمان من أخبار الدجال ونزول المسيح عليه السلام ، وغير ذلك مما يذكر فى أخبار الآحاد التى يرويها ثقات عدول

يطمأن إلى روايتهم وزكاهم أهل الخبرة والعلم فإننا نقبله ولا نرده .

كما أننا يجب علينا القضاء فى الدماء والأموال بشهادة أمثال هؤلاء ، ولكن لأن التكفير أمر خطير ، واعتبار المسلم مرتداً مع احتمال الغلط فى خبر الآحاد يمنع من اعتباره قطعياً فى السند . وكذلك ما يكون متواتراً يحتمل التأويل غير المتكلف ، فإنه يقبل النص ، ولكن لا يعتبر مؤوله مرتداً .

وإن كثيرين من العلماء يستشهدون على كثير من الأمور الاعتقادية بأحاديث آحاد ، ولا نرد استشهادهم ، ولكن إن تجاوزوا ذلك إلى درجة التكفير لمنكر ما يجيء فى أخبار الآحاد فإنا لا نعاضدهم والله ولى التوفيق ، والهادى إلى سواء السبيل .

وإنا فى دراستنا فى هذا البحث ، لنعتمد على ماثبت بالقرآن الذى لا يقبل التأويل .

وما يقبل التأويل مما يتصل بالعقائد تعرضنا لأقرب تأويل ، أو ما يكون تأويله قائماً على دليل من كتاب أو سنة ، ومثل القرآن فى الاستدلال والاعتماد ، السنة المتواترة ، وماثبت من تواتر فى السنة يعاضد ما جاء فى القرآن ولا يزيد عليه .

وفى الجملة إننا نبين من العقائد ما لا يسع مسلماً أن يجهله ، أو ما يسميه الشافعى رضى الله عنه علم العامة ، ونذكر مايتعلق بالعقائد ولا نزيد .

والآن نبتدىء فى الدراسة بالركن الأول من أركان الشهادتين ، وهو شهادة أن لا إله إلا الله ؛ وهو أصل الاعتقاد فى الأديان السماوية كلها ؛ ولا يختلف فيه دين سماوى عن دين ؛ وهى مقياس الحق والباطل ؛ والميزان الذى يعتمد عليه فى بيان زيف العقائد التى زيدت على الأديان السماوية ؛ أو حرفت فيها معانيها عن مواضعها .

التوحيد

الإسلام دين الوحدانية ؛ وهو لهذا الدين الجامع بين الديانات السماوية كلها فهو الذى سجل فى مصدره الأول وهو القرآن أن التوحيد هو الأساس فى الديانات السماوية كلها : فإبراهيم أبو الأنبياء قامت رسالته على التوحيد ؛ وقبله نوح وهود وشعيب ولوط ويعقوب وإسحاق والأسباط ويوسف .. ، وكل هؤلاء دعوا إلى التوحيد وكان قوام رسالتهم .

وموسى وعيسى رسالتهما قامت على التوحيد ، وقد سجل ذلك القرآن الكريم فى القصص الذى قصه من أخبار هؤلاء الرسل الكرام ، وقال تعالى فى بيان وحدة الرسالة الإلهية :

« شرع لكم من الدين ما وصى به نوحاً والذى أوحينا إليك وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين، ولا تتفرقوا

فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه ، الله يجتبي إليه من يشاء ويهدى إليه من ينيب ، وما تفرقوا إلا من بعد ما جاءهم العلم بغيا بينهم ، ولولا كلمة سبقت من ربك إلى أجل مسمى لقضى بينهم ، وإن الذين أورثوا الكتاب من بعدهم لفى شك منه مريب »[١] .

وإن الدين الذى طلب الله تعالى إلى أنبيائه أن يقيموه ، ولا يتفرقوا فيه ، وهو ما كبر على المشركين أن يدعوهم إليه ، هو التوحيد لله سبحانه وتعالى ، وهو الذى تفرق فيه الذين أورثوا الكتاب الذى جاءت به أنبياؤهم ، وأثاروا الشك حوله بأوهام سيطرت عليهم ، وأفكار ابتدعوها ما أنزل الله بها من سلطان .

التوحيد إذن دين الأنبياء جميعاً ، وهو أقوى وحدة جامعة بين رسالات الله سبحانه وتعالى إلى خلقه ، وعلى الذين يناقشون ويجادلون فى توحيد الله من الذين يحملون اسم ديانة أصلها سماوى أن يبحثوا بعقل متحرر من الأوهام أصل اعتقادهم متقصين التاريخ الصادق ، فسينبئهم بالحق الذى لا ريب فيه ، ويتركون من بعد ذلك كل شك مريب .

---

[١] الشورى ١٣ ، ١٤ .

أركان الوحدانية :

الوحدانية التى قررها القرآن الكريم لها أركان ثلاثة أو نواح ثلاث ، كل ناحية تشير إلى حقيقة ثبتت من القرآن الكريم ، فقد أثبت القرآن الكريم أن الله تعالى خالق كل شيء ، وأنه وحده المنشيء ، وجاءت بذلك الآيات الكثيرة الدالة على أن الله تعالى خالق كل شيء ، وأنه وحده بديع السماوات والأرض ، وهذه هى وحدانية التكوين والإنشاء .

وأثبتت نصوص القرآن الكريم أيضاً أن الله تعالى منفرد بذاته وصفاته ، وأنه تعالى لا يماثله أحد من خلقه وليس شيء من خلقه يشابهه ، كما قال تعالى :

« ليس كمثله شيء وهو السميع البصير »[1] .

وكانت آيات القرآن صريحة فى أنه لا يعبد إلا الله سبحانه وتعالى كما قال تعالى :

« واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً »[2] .

وقال تعالى :

« يأيها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون »[3].

---

[١] الشورى ١١ . [٢] النساء ٣٦ . [٣] البقرة ٢١ .

وكانت وحدانية العبادة والألوهية ثمرة وحدانية الذات العلية التي ليست من جنس ماخلقت وهي لاتماثل الحوادث، ومفترقة عنها «هو الأول والآخر والظاهر والباطن، وهو بكل شيء عليم»[1]

وكانت العبادة أيضاً شكراً للخالق :

«ولله يسجد من في السموات والأرض طوعاً وكرهاً»[2].

وكان سجود الكائنات غير العاقلة بمقتضى الخلق والتكوين.

وكانت عبادة العاقلين بمقتضى الإرادة والاختيار.

هذه هي نواحي الوحدانية، وكلها جاء في القرآن بالنص الذي لا تأويل فيه وبالعبارة لا بالإشارة، ولنبتدىء ببيان وحدانية الذات ومعها وحدانية الصفات.

الوحدانية في الذات:

والوحدانية في الذات يقر بها المسلمون أجمعون، فالله سبحانه وتعالى غير خلقه، وهذا أصل المعنى يتفقون عليه من غير نكير، فلا ينكر أحد على أحد أصل هذا المعنى، فلا اختلاف فيه عند أهل القبلة. وهو في مرتبة البدهيات المعلومة من الدين بالضرورة، لا يمترى فيها عالم من العلماء، ولا فرقة من الفرق، ولا مذهب من

[1] الحديد ٣.
[2] الرعد ١٥.

المذاهب الإسلامية ، سواء أكان متصلا بالفلسفة أم كان مجانباً لها. فهي من العلم الذي لا يسع مسلماً أن يجهله . كما قال الإمام الشافعي رضي الله عنه ، وأصله من القرآن قوله تعالى :

« ليس كمثله شيء وهو السميع البصير »[1] .

ولا نريد أن نتصدى إلى أقوال الفرق الإسلامية واختلافها في جزئيات حولها ، فهذا المعنى الكلي هو الذي يجب أن نقف عنده ، ولا يصح أن نخوض في خلاف في مسائل جزئية ليست من لب الوحدانية . ولكنها حولها . والدخول في دائرتها والخوض فيها لا يجدي ولا يعطي علماً جديداً بالله تعالى القوي شديد المحال . وقد وصف الله سبحانه ذاته العلية ، فقال تعالى :

« هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر ، سبحان الله عما يشركون ، هو الله الخالق البارىء المصور ، له الأسماء الحسنى ، يسبح له ما في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم »[2] .

وجاء في آيات أخرى مثل قوله :

« الله لا إله إلا هو الحي القيوم »[3] .

---

[1] الشورى ١١ . [2] الحشر ٢٣ ، ٢٤ .
[3] البقرة ٢٥٥ .

وقوله تعالى : « قل هو الله أحد الله الصمد ، لم يلد ولم يولد ، ولم يكن له كفوا أحد » (١) .

وقوله تعالى : « وهو العليم الحكيم » .

وقوله : « وهو السميع البصير » .

وقوله تعالى : « إنه عليم قدير » .

وقوله تعالى : « وهو الغفور الودود ، ذو العرش المجيد فعال لما يريد » (٢) .

وقوله تعالت كلماته وصفاته :

« هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم » (٣) .

وهكذا نجد القرآن الكريم يعرف من أنزله بلسان عربي بصفاته وبأفعاله : والعلماء الذين يتمسكون بالنصوص يقفون عند تعريف الذات العلية بما ورد من القرآن الكريم من تعريفها بأسمائه الحسنى : ولكن هؤلاء إذ يتمسكون بالنصوص وبالأسماء الحسنى التي جاءت في القرآن الكريم يقررون :

أن هذه الأسماء وإن تشابهت في الاسم مع صفات الناس

---

[١] الإخلاص .
[٢] البروج ١٤ ، ١٥ ، ١٦ .
[٣] الحديد ٣ .

كالقدرة والإرادة والحياة : فإن حقيقة هذه المعانى التى تنسب إلى الله تعالى غير ما هو معروف عند العباد : فما يضاف إليه سبحانه وتعالى هو غير ما يضاف إلى الناس ؛ وما يضاف إلى الناس يليق بذواتهم المخلوقة ؛ وما يضاف إلى الله تعالى يليق بالخالق ، الذى ليس مثله شيء لا فى ذاته ولا فى صفاته وأسمائه سبحانه وتعالى ، وهو ما يليق بالتنزيه الكامل لرب العالمين .

هذا هو معنى وحدانية الذات فى نظر الذين يقفون عند النصوص القرآنية ، ويستأنسون لفهمهم بالأحاديث النبوية التى رويت عن طريق الثقات ، ولقد فسر الوحدانية فى الذات الذين يتجهون إلى التنزيه على مقتضى العقل بما لا يخرج على النقل ، وقد قال الأشعرى فى كتابه: «مقالات الإسلاميين» تفسيراً لوحدانية الذات بما لا يخرج عن معانى النصوص فى صورته الواضحة ، فقد قال :

« إن الله واحد أحد ، ليس كمثله شيء وهو السميع البصير ، وليس بجسم ولا شبح ، ولا جثة ولا صورة ، ولا لحم ولا دم ولا شخص ، ولا جوهر ولا عرض ولا بذى لون ولا طعم ، ولا رائحة ولا مجسة ، ولا بذى حرارة ولا برودة ، ولا رطوبة ولا يبوسة ،

ولا طول ولا عرض ولا عمق . ولا اجتماع ولا افتراق ولا بذى أبعاض أو أجزاء ، ولا جوارح ولا أعضاء ، وليس بذى جهات ، ولا بذى يمين وشمال وأمام وخلف ، ولا يحيط به مكان ولا يجرى عليه زمان ، ولا تجوز عليه المماسة ولا العزلة ، ولا الحلول فى الأماكن ، ولا يوصف بشىء من صفات الخلق الدالة على حدوثهم ؛ ولا يوصف بأنه متناه ، ولا يوصف بمساحة ولا ذهاب فى الجهات وليس بمحدود ، ولا والد ولا مولود ، لا تدركه الحواس ، ولا يقاس بالناس ولا يشبه الخلق بوجه من الوجوه ولا تجرى عليه الآفات ، ولا تحل به العاهات ، وكل ما خطر بالبال ، وتصور بالوهم فغير شبيه له . ولم يزل أولا سابقاً متقدماً للحادثات موجوداً قبل المخلوقات ، ولم يزل حياً قادرا ، لا تحيط به الأوهام ، شىء لا كالأشياء ، عالم قادر حى لا كالعلماء القادرين الأحياء ، وأنه القديم وحده ، ولا إله سواه ولا شريك له فى ملكه ، ولا وزير له فى سلطانه ، ولا معين على إنشاء ما أنشأ ، وخلق ما خلق ، لم يخلق الخلق على مثال سبق ، وليس خلق شىء بأهون عليه من خلق شىء آخر ، ولا بأصعب عليه منه ، لا يجوز عليه احتراز المنافع ، ولا تلحقه المضار ، ولا يناله السرور واللذات ، ولا يصل إليه الأذى والآلام . ليس بذى غاية فيتناهى ولا يجوز عليه الفناء ، ولا يلحقه

العجز والنقص ؛ تقدس عن ملامسة النساء وعن اتخاذ الصاحبة والأبناء »[1] .

هذا كلام الأشعري نقلناه عن كتابه : « مقالات الإسلاميين » ، وقد ذكر أنه كلام المعتزلة ، ولكنا وجدناه يتفق مع معنى القرآن الظاهر إلا في عبارات قد تكون مخالفة للظاهر لحذفناها ليكون العقل متفقاً مع النصوص الظاهرة للقرآن ، وهي تتفق مع آراء العلماء جميعاً في معنى وحدانية الذات بعـــد حذف العبارات التي كانت مثار الاختلاف بين العلماء ، مثل عبارة « لا تدركه الأبصار ولا يسمع بالأسماع » إذ أن الأولى فيها ما يشير إلى نفس الرؤية يوم القيامة وذلك موضع خلاف .

والثانية فيها ما يشير إلى نفي صفة الكلام عن الله تعالى : وذلك موضع كلام بين علماء الكلام ، والاختلاف فيه وفي سابقه نفياً واثباتاً لا يمس وحدانية الذات ، بل هو اختلاف جزئي ، وليس اختلافاً في أصل الفكرة !

وإن العلماء الذين أثبتوا لله تعالى كل ما أثبته القرآن والحديث ولو حديث آحاد من أفعال وأحوال وصفات ، يرون أنها لا تنافي وحدانية الذات العلية . وعدم مشابهتها للحديث .

فابن تيمية الذي حمل لواء إثبات كل الأحوال والأفعال التي

---

[١] « مقالات الاسلاميين للأشعري » .

تقترن باسم الله تعالى ذى الجلال والإكرام ما دامت قد وردت فى القرآن أو الحديث المتواتر أو غير المتواتر يقرر : أن هذه الأحوال — وإن تشابهت فى الاسم مع ما يقوم به الآدميون وما يكون لهم من أحوال — ليست من نوعها ، وليست مثلها ، فيقول فى العقيدة المحمدية ومذهب السلف فى اعتقاده ، وهو بين التعطيل والتمثيل : فلا يمثلون صفات الله تعالى بصفات خلقه ، كما لا يمثلون ذاته بذوات خلقه ، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ، فيعطلوا أسماءه الحسنى ، وصفاته العليا ، يحرفون الكلم عن مواضعه ، ويلحدون فى أسماء الله تعالى وآياته »[1] .

وإن أبا الحسن الأشعرى يروى عنه أنه يقرر ذلك ، فيقرر أن الصواب هو : أن يوصف الله تعالى بما وصف به نفسه أو وصفه به رسوله من غير مشابهة لمخلوقاته لا يتجاوز القرآن والحديث ، ويتبع فى ذلك سبيل السلف الماضين ، أهل العلم والإيمان ، والمعانى المفهومة من الكتاب والسنة لا ترد بالشبهات ، فيكون من باب تحريف الكلم عن مواضعه ، ولا يعرض عنها ، ليكون من باب الذين إذا ذكروا بآيات ربهم لم يخروا عليها صما وعميانا ، ولا يترك تدبر القرآن ، فيكون من باب الذين لا يعلمون الكتاب إلا

---

[1] « المحمدية الكبرى » ٢٤٩ .

أمانى[1] مع ملاحظة عدم التشابه بين هذه الصفات وصفات الحوادث.

وبهذا يتبين أن الذين أخذوا بظواهر القرآن وظواهر الأحاديث لم يختلفوا عن الذين يأخذون بتأويل الظاهر وعدم الأخذ بأحاديث الآحاد ، فإن الجميع قد اتفقوا على تنزيه الذات العلية عن أن يكون لها ما يشبه الحوادث من صفات أو أفعال أو أحوال ، فقد أثبتوا أن الله تعالى يرضى ويسخط ، ويحب ويبغض ، ويريد ولا يريد ، وكل هذه صفات وأحوال لله تعالى ليست كما يكون للناس ، فكل شيء يوصف به الله تعالى وإن تشابه فى الاسم مع مايوصف به الخلق ، يكون مالله تعالى مخالفاً لما هو لخلقه ، تحقيقاً لقوله تعالى :

« ليس كمثله شيء وهو السميع البصير »[2] .

هذه نظرة الذين يثبتون لله كل ما جاء فى القرآن والحديث ولو حديث آحاد، ولا ننسى أن نكرر هنا ما قلناه من قبل : من أن أحاديث الآحاد تقبل فى العقائد ولا ترد ، ولكن لا نكفر من ينكرها ، وقد نقلنا لك ماقرره الإمام الشافعى ، ولا نعلم له مخالفاً ولم نعلم أنه ورد نقل عن ابن تيمية وغيره من المشددين فى الأخذ بأحاديث الآحاد فى العقائد يكفر صراحة الذين لا يأخذون بأحاديث الآحاد فى العقائد ، أو يعتبرونه مرتداً مع أن الانفراد يجعل ثمة

---

[١] «تبيين كذب المفترى» فيما نسب لأبى موسى الأشعرى ص ١٤٨ و ١٤٩ .
[٢] الشورى ١١ .

احتمالا للغلط ، كما قال الشافعي رضى الله عنه وخصوصاً أن أحاديث الآحاد ، لا يعلمها كل الناس ، بل يعلمها خاصة من الناس ، ولذلك سماها الشافعي بحق حديث الخاصة ، ولا يعلم كلها كل واحد من الخاصة وإن كان كلهم يعلمون كلها ، ولكن قد يعلم بعضهم بعضها ويجهل الآخر ، وهكذا هي معلومة للمجموع . وقد كان ذلك في عصر الصحابة وعصر التابعين . ومن جاء بعدهم من المجتهدين ، فهي بين جميعهم ، حتى جمعت في المدونات ، فإنه يمكن أن يعلم الواحد ما في الموضوع الواحد من الأحاديث ، بالقراءة للمكتوب المدون.

التأويل والظاهر والمشتبهات

انتهينا إلى أن أهل القبلة جميعاً متفقون على وحدانية الذات الإلهية ، وأنها لا تشبه الحوادث ، سواء في ذلك الذين يؤولون ظواهر القرآن ، أولا يأخذون بظواهر الألفاظ من غير تخريجها على مجاز مشهور ، ولو كان يبدو بادى الرأى ، والذين يأخذون بظاهر اللفظ من غير التفات للمجاز ولو كان مشهوراً ، وعبارات القوم تومىء إليه ، إذ الجميع يتجهون إلى التنزيه المطلق ، وإن اختلفت العبارات وتباينت الإشارات ، ولكن لابد من الخوض في موضوع المتشابه الذى جاء في القرآن ، وأهل التأويل وأهل التفويض . لا لأن أحد الفريقين ينفى التنزيه ، للذات العلية عن

مشابهة الحوادث بل لأن فيه توضيحاً لآية من كتاب الله تعالى ، قرر الأكثرون من العلماء أنها في باب العقيدة الإسلامية ، وأنها تتعلق بتنزيه الذات العلية ، وكان حقا علينا أن نتعرض لها لتنزيل الريب ، أو على الأقل نحاول إزالته ، ولن نشذ في قول ، ولا نبتدع فيه لأن الزلل حيث يكون الابتداع . وإذا كان الابتداع في غير العقيدة مأمون الخطر ، فهو في العقيدة غير مأمون ، ورحم الله أبا حنيفة إذ قال ـ وقد سئل لماذا تركت علم الكلام إلى الفقه ـ « إن الخطأ في العقيدة يرمى صاحبه بالكفر أما الخطأ في الفقه ، فإن صاحبه يرمى بالمخالفة » .

يقول الله تعالى :

« هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات ، فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة ، وابتغاء تأويله ، وما يعلم تأويله إلا الله ، والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا ، وما يذكر إلا أولوا الألباب ، ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب »[1] .

هذه هي الآية الكريمة التي تدور حولها معركة كلامية بين

[١] آل عمران ٧ ، ٨ .

علماء الكلام من المتقدمين والمتأخرين من عهد المعتزلين ، إلى عهد ابن تيمية ومن اتبعه . ولسنا نريد أن نخوض فيما قاله المفسرون فى معنى المحكم ، ومعنى المتشابه ، ولا أن نخوض فى ذلك المعترك المضطرب ، ولكن نسجل قولا واحداً من أقوال المختلفين ، وهو قول ابن حزم الظاهرى : أن القرآن كله محكم ، وليس فيه متشابه إلا الحروف التى تكون فى أوائل السور ، وما جاء من قسم الله تعالى بالأشياء وغيرها كقسمه بالشمس وضحاها ، والقمر إذا تلاها ، والنهار إذا جلاها ، ونفيه القسم بالبلد ، والقسم بالقيامة والنفس اللوامة ، وغير ذلك من أنواع القسم الذى يجىء على أنه قسم من الله تعالى ببعض خلقه ، وليس هناك متشابه فى نظر ابن حزم الظاهرى غير هذه الأمور التى ذكرها ، فما عداها محكم لا ريب فيه.

وغير الظاهرية من العلماء يرون أن فى القرآن متشابها ، ويخوضون فى بيانه خوضاً كبيراً ، ولا يهمنا مما خاضوا فيه إلا كلامهم فى التنزيه ، وما تتصف به الذات العلية ، فقد ورد فى القرآن الكريم ذكر الوجه مضافاً إلى الله جل جلاله ، فى مثل قوله تعالى :

« كل شىء هالك إلا وجهه »[1] .

وقوله تعالى : « ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام »[2] .

---

[1] القصص ٨٨ . [2] الرحمن ٢٧ .

وذكرت اليد مضافة إلى ذات الله تعالى ، فى مثل قوله تعالى :

« يد الله فوق أيديهم »[1] .

وذكرت العين مضافة إلى الذات العلية فى مثل قوله تعالى :

« ولتصنع على عينى »[2] .

وذكر فى نصوص القرآن الكريم أنه فوق العرش مثل قوله تعالى :

« الرحمن على العرش استوى »[3] .

وذكر أنه سبحانه وتعالى فى السماء ، فقال تعالى :

« أأمنتم من فى السماء أن يخسف بكم الأرض » ، وقوله :

« أم أمنتم من فى السماء أن يرسل عليكم حاصباً »[4] .

وقال تعالى فى شأن عيسى عليه السلام :

« وما قتلوه يقيناً بل رفعه الله إليه »[5] .

إلى غير ذلك من العبارات التى توهم أن الله تعالى يكون منه ما يكون للحوادث وأن له وجهاً ويداً وعيناً ، وأنه فوق ، وفى مكان إلى آخر ذلك من الجوارح التى تكون للحوادث ، والتى توهم أن الذات العلية مركبة مما تركب منه أجزاء الإنسان . وهذا مناف للتنزيه .

هذا هو المتشابه الذى قاله كثيرون من العلماء ، وسواء أكان

---

[١] الفتح ١٠ . [٢] طه ٣٩ . [٣] طه ٥ .

[٤] الملك ١٦ ـ ١٧ . [٥] النساء ١٥٧ ، ١٥٨ .

هو المتشابه أم كان المتشابه أعم من ذلك ، وهنا نجد من العلماء من يقول إن ما ذكره الله سبحانه وتعالى فى القرآن ، وما ذكره عنه النبي صلى الله تعالى عليه يؤخذ كما هو من غير تأويل ولا تفسير بل يؤخذ اللفظ ، ومن هؤلاء طائفة من الحنابلة ، وقد تشدد فى الأخذ بنظرهم ابن تيمية ، وادعى أن ذلك هو قول السلف الصالح من الصحابة والتابعين ، ويقول فى ذلك :

« ليس فى كتاب الله تعالى ، ولا فى سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولا عن أحد من سلف الأمة ، ولا من الصحابة والتابعين ، ولا عن الأئمة الذين أدركوا زمن الأهواء والاختلاف حرف واحد يخالف ذلك لا نصاً ، ولا ظاهراً ، ولم يقل أحد منهم أنه تعالى ليس فى السماء ، ولا أنه ليس على العرش ولا أنه فى كل مكان ولا أن جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء ، ولا أنه لا داخل العالم ولا خارجه ، ولا متصل ولا منفصل ، ولا أنه لا تجوز الإشارة الحسية إليه ونحوها »[1] .

هذا رأى الذين يأخذون بظواهر الألفاظ ، ولكنهم يقررون أن ذلك يكون من غير كيف ولا تشبيه ، ولا يشبه ما عليه الحوادث فعلو الله تعالى وفوقيته ليست كفوقيتنا ، ويقول فى ذلك :

[1] «الحمدية الكبرى» ص ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ من مجموعة الرسائل .

« مذهب السلف بين التعطيل والتمثيل ، فلا يمثلون صفات الله تعالى بصفات خلقه ، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه ، أو وصفه به رسوله ، فيعطلوا أسماءه الحسنى وصفاته العليا ، يحرفون الكلم عن مواضعه ، ويلحدون فى أسماء الله وآياته »[1] .

يقول ابن تيمية هذا مع بعض الحنابلة، ويقرر أن هذا مذهب السلف ، ويصر على رمى من لا يقولون ذلك القول بأنهم معطلون ينفون ما أثبته الله تعالى لنفسه ، وما اثبته النبى ﷺ ، وقد يرمى من يخالفون قوله بالزيغ والضلال .

ولكن وجدنا من الحنابلة من ينكر أن يكون ذلك مذهب السلف، ويستنكر قول الذين يزعمون ذلك،ومن هؤلاء ابن الجوزى فقد أخذ عليهم أنهم سموا الإضافات صفات ،فاعتبروا الإستواء صفة وأنهم حملوا العبارات على ظاهرها ، وأنهم أثبتوا العقائد بأدلة غير قطعية ، وأخذ عليهم أنهم اعتبروا ذلك هو علم السلف ، فتبين أن علم السلف غير ذلك ، وإليك قوله ـ رضى الله عنه ـ ، وقد حصر أغلاطهم فى سبعة مواضع :

الأول : أنهم سموا الأخبار صفات ، وإنما هى إضافات وليس كل مضاف صفة ، فإنه قال تعالى : « ونفخت فيه من روحى » وليس لله صفة تسمى الروح ، فقد ابتدع من سمى المضاف صفة .

---

[1] « العقيدة المحمدية الكبرى» ص ٢٤٩ .

والثانى ـ أنهم قالوا هذه الأحاديث من المتشابه الذى لا يعلمه إلا الله تعالى . ثم قالوا نحملها على ظواهرها .

فواعجبا ! لا يعلمه إلا الله تعالى أى ظاهر له ، ؟ وهل ظاهر الاستواء إلا القعود ؟ . وظاهر النزول إلا الانتقال ؟ .

والثالث ـ أنهم أثبتوا لله سبحانه وتعالى صفات بأخبار آحاد وصفات الحق جل جلاله لا تثبت إلا بما تثبت به الذات من أدلة قطعية .

والرابع ـ أنهم لم يفرقوا فى الاثبات .

بين خبر مشهور كقوله ﷺ .

« ينزل الله تعالى إلى السماء الدنيا » .

وبين خبر لا يصح كقوله :

« رأيت ربى فى أحسن صورة » .

والخامس ـ أنهم لم يفرقوا بين حديث مرفوع إلى النبى ﷺ . وبين حديث موقوف على صحابى أو تابعى ، فاثبتوا بهذا ما أثبتوا بهذا .

والسادس ـ أنهم تأولوا بعض الألفاظ فى موضع كقوله .

« من أتانى يمشى أتيته هرولة » ، قالوا ضرب مثلا للأنعام .

والسابع ـ أنهم حملوا الأحاديث على مقتضى الحس ، فقالوا : ينزل بذاته ، وينتقل ويتحول بذاته .

ثم قالوا : لا كما نعقــل ، فغالطوا من يسمع ، وكابروا الحس والعقل [1].

ويسترسل ابن الجوزى فيرد هذه الأقوال ، ويرد نسبتها إلى السلف ، ونسبتها إلى الإمام أحمد خاصة ويقول فى ذلك :

رأيت من أصحابنا من تـكلم فى الأصول بمـا لا يصلح . . .

رأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام ، فحملوا الصفات على مقتضى الحس ، سمعوا أن الله تعالى خلق آدم على صورته ، فاثبتوا له صورة ووجها زائدا على الذات، وعينين وفما ولهوات وأضراسا ، وأضواء الوجهه ويدين وأصابع ، وكفا وخنصرا وإبهاما ، وصدرا وفخذا وساقين ، وقالوا : ما سمعنا بذكر الرأس .

وقد أخذوا بالظاهر فى الأسماء والصفات ،ولا دليل لهم فى ذلك من النقل ولا من العقل ، ولم يلتفتوا إلى النصوص الصارفة عن الظواهر إلى المعانى الواجبة لله تعالى ، ولا إلغاء ما توجبه الظواهر من سمات الحـدث ، ولم يقنعوا أن يقولوا صفة فعل ، حتى قالوا : إنها صفة ذات ، ثم لمـا أثبتوا أنها صفات قالوا : لا نحملها على توجيه اللغة ، مثل يد على نعمة وقدرة، ومجىء وإتيان على معنى بر ولطف ولا ساق على شدة ، بل قالوا : نحملها على ظواهرها المتعارفة ، والظاهر هو المعهود من نعوت الآدميين ، والشىء إنمـا يحمل على

[1] « دفع شبه التشبيه» ص ٨ مجموعة الرسائل .

حقيقته إن أمكن ، فإن صرف صارف حمل على المجاز ، ثم يتحرجون من التشبيه ، ويأنفون من إضافته إليهم، ويقولون : نحن أهل السنة وكلامهم صريح فى التشبيه ، وقد تبعهم خلق من العوام وقد نصحت التابع والمتبوع .

وقلت لهم : يا أصحابنا أنتم أصحاب نقل واتباع ، وإمامكم الأكبر وهو أحمد بن حنبل ـ رحمه الله ـ تعالى يقول وهو تحت السياط : كيف أقول ما لم يقل ؟ فإياكم أن تبتدعوا فى مذهبه ما ليس منه ، قلتم فى الأحاديث تحمل على ظاهرها ، فظاهر القدم الجارحه ، ومن ثم قال: استوى بذاته المقدسة ، فقد أجراه سبحانه مجرى الحسيات ، وينبغى ألا يهمل ما يثبت به الأصل ، وهو العقل ، فإنا به عرفنا الله تعالى وحكمنا له بالقدم ، فلو أنكم قلتم نقرأ الأحاديث ونسكت ما أنكر أحد عليكم ، وإنما حملكم إياه على الظاهر قبيح ، فلا تدخلوا فى مذهب هذا الرجل السلفى الصالح ما ليس فيه .

هذا كلام ابن الجوزى وهو حنبلى ، ونلاحظ أنه لم يوافق على ما يأتى :

(١) لم يوافق على أن مذهب السلف هو تفسير الألفاظ الواردة فى القرآن والحديث ، الدالة بظاهرها على الجوارح كاليد والوجه والقدم على معانيها الظاهرة ، بل صرفها إلى معان مجازية ،

فاليد تطلق على النعمة والقدرة ، والوجه على الذات العلية ، ويعتبر ذلك مجازا مشهورا ، وقد صرف إليه صارف من العقل ، واستحالة ذلك على الذات العلية .

(ب) لم يوافق على أن تفسير هـذه الألفاظ بظواهرها هو مذهب الإمام أحمد الذى يتبعونه ويدعون عليه فى نظره ما لم يقل .

(جـ) إنه بالبداهة يرى أن صرف الألفاظ إلى ظواهرها يؤدى إلى الحكم بأنه محسوس وأنه جسم كالأجسام .

(د) ولا يرى أن ذلك التفسير هو التفويض ، إنما التفويض هو الوقوف عند النص لا يحاول أن يتعرف المراد منه لأن الذى يفسره تفسيرا حسيا لا يفوض ، بل إنه يفسر ، وإن كان لا يؤول.

(هـ) ويرى أنهم بادعائهم أن لله يداً ليست كأيدينا ، ووجها ليس كوجهنا ، وعينا ليست كعيوننا ، إنما يخرج اللفظ عن ظاهره لأن ظواهر الألفاظ فى دلالتها على الأيدى المحسوسة ، والعين المحسوسة ، فصرفها من المحسوس إلى غيره تأويل وتفسير .

وننتهى من هذا إلى أن ابن الجوزى يرى أنه إذا أطلقت هذه الألفاظ على غير المعانى المحسوسة سواء أكانت المعانى معلومة أم كانت مجهـولة ، فإنها قـد استعملت فى غير ظاهرها ولا تـكون مستعملة فى ظواهرها .

وإن ابن الجوزى بهذا ينفى أن يكون مذهب السلف هو الأخذ بظواهر الألفاظ ، ولكن ابن تيمية ومن نهج منهاجه يرون أن ذلك هو مذهب السلف ، وذلك لأنه يرى أن العبارات المروية عن الأئمة الأعلام هى إلى التفويض أقرب منها إلى التفسير ، فالإمام مالك يروى عنه أنه قال فى قوله تعالى :

« الرحمن على العرش استوى »[1] .

« الاستواء معلوم ، والكيف مجهول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة » .

وهذه الكلمة تدل على التوقف ، وأنه يرى الأخذ بكون الاستواء معلوما ولكن الكيف هو المجهول .

وقد روى عن الإمام أحمد أنه لما سئل عن أحاديث النزول والرؤية ووضع القدم ، قال :

« نؤمن بها ولا كيف » .

ولقد روى الخلال فى سنده عن الإمام أحمد أنهم سألوه عن الاستواء فقال :

« استوى على العرش كيف شاء ، وكما شاء وبلا حد ولا صفة يبلغها واصف » .

وهذا بلا شك تفويض وتنزيه ، ولكن ليس فيه تخريج للفظ على الظاهر ، ولا غير الظاهر .

---

[1] طه - ٥ .

وروى أن الإمام أحمد : فسر بالمجاز ، فقد روى حنبل ابن أخ الإمام أحمد أنه سمعه يقول :

« احتجوا على يوم المناظرة ، فقالوا : تجىء سورة البقرة ، وتجىء سورة تبارك !! قال فقلت لهم : « إنما هو الثواب قال الله جل ذكره : « وجاء ربك والملك صفاً صفاً » وإنما تأتى قدرته » .

وهذا بلا ريب تفسير يجىء بمجاز الحذف وهو ظاهر .

ولقد ذكر ابن حزم الظاهرى فى الفصل أن أحمد بن حنبل قال فى قوله تعالى : « وجاء ربك » إنما معناه ، وجاء أمر ربك » .

وفى الحق أن بعض السلف توقفوا ولم يفسروا لا بالظاهر ولا بالمؤول ، وهذا ينطبق على قراءة الوقف فى قوله تعالى :

« وما يعلم تأويله إلا الله »[1] .

ويكون قوله تعالى : من بعد ذلك .

« والراسخون فى العلم يقولون آمنا به ... »[2] .

يطلقون الإيمان إطلاقا ، ويفوضون الأمر تفويضا .

وبض السلف كانوا يفسرون بالمجاز المشهور الواضح ، وهو إطلاق اليد بمعنى القدرة أو النعمة ونحو ذلك ، ولا يعد ذلك تأويلا ، بل هو تفسير ، لأن التأويل لا يكون باستعمال المجاز

---

[١] آل عمران ٧ . [٢] آل عمران ٧ .

المشهور ، إذ الاستعمال فى المجاز المشهور أخذ للفظ بظاهره ، لا بما وراء الظاهر .

ولقد قرر سعد الدين التفتازانى أنه إذا كان النص لا يحتمل إلا مجازاً واحداً وجب الأخذ به ، لأن ذلك يكاد يكون هو المتبادر ، إذ تعين المعنى المجازى .

ويظهر أنه يرجح مسلك التفسير ، فقد قال فى « شرح المقاصد » « ومنها ما ورد به ظاهر الشرع وامتنع حمله على معانيه الحقيقية مثل الاستواء — فى قوله تعالى :

« الرحمن على العرش استوى »[1] .

واليد فى قوله تعالى : « يد الله فوق أيديهم »[2] .

والعين فى قوله تعالى : « ولتصنع على عينى »[3] .

وقوله تعالى : « تجرى بأعيننا »[4] .

عند الجمهور إنها مجازات :

فالاستواء مجاز عن الاستيلاء ، وتصوير لعظمة الله تعالى .

واليد مجاز عن القدرة .

والوجه عن الوجود .

والعين عن البصر .

---

[1] طه ٥ .
[2] الفتح ١٠ .
[3] طه ٣٩ .
[4] القمر ١٤ .

ومعنى تجرى بأعيننا أنها تجرى بالمكان المحوط بالكلاءة والعناية والحفظ والرعاية ، يقال فلان بمرأى من الملك ومسمع ، إذا كان بحيث تحوطه عنايته ، وتكتنفه رعايته .

«وفى كلام المحققين من علماء البيان أن قولنا : الاستواء مجاز عن الاستيلاء ، واليد واليمين عن القدرة ، والعين عن البصر ، ونحو ذلك ، إنما هو لنفى وهم التشبيه والتجسيم ، فهى تمثيلات وتصويرات للمعانى العقلية » .

هذا موقف العلماء من رأى السلف ، وبيان رأى الخلف .

والغزالى يتجه إلى أن رأى السلف هو التفسير بالمجاز ولا يعتبر ذلك إخراجا للفظ عن معناه الظاهر ، بل إنه رضى الله عنه يميل إلى أن الظاهر هو هذا المجاز الواضح ، وقد قال رضى الله تعالى عنه فى كتابه « إلجام العوام عن علم الكلام » :

« حقيقة مذهب السلف وهو الحق عندنا أن كل من بلغه حديث من هذه الأحاديث من عوام الخلق يجب عليه سبعة أمور : التقديس ، ثم التصديق ، ثم الاعتراف بالعجز ، ثم السكوت ، ثم الإمساك ، ثم الكف ، ثم التسليم :

أما التقديس : فأعنى به تنزيه الرب تعالى عن الجسمية وتوابعها

وأما التصديق : فهو الإيمان بما قاله ، وأن ماذكره حق ، وهو فيما قاله صادق ، وأنه حق على الوجه الذى قاله وأراده .

وأما الاعتراف بالعجز : فهو يقر بأن معرفة مراده ليست على قدر طاقته ، وأن ذلك ليس من شأنه وحرفته .

وأما السكوت : فألا يسأل عن معناه ولا يخوض فيه ، ويعلم أن سؤاله عنه بدعة ، وأنه فى خوضه فيه مخاطر بدينه .

وأما الإمساك : فألا يتصرف فى الألفاظ بالتصريف والتبديل بلغة أخرى والزيادة فيـــه والنقص منه ، والجمع والتفريق ، بل لا ينطق إلا بذلك اللفظ ، وعلى ذلك الوجه من الإيراد والإعراب والتصريف والصيغة .

وأما الـكف فأن يكف باطنه عن البحث والتفـكير فيه .

وأما التسليم لأهله : فألا يعتقد أن ذلك إن خفى عليـــه لعجزه فقد خفى على رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، أو على الأنبياء أو على الصديقين والأولياء .

فهذه سبع وظائف اعتقـــد السلف وجوبها على كل العوام ، لا ينبغى أن يظن بالسلف الخلاف فى شىء منها » .

ثم يفصل القول فى التقديس عند السلف رضى الله عنهم ، فيقول :

« التقديس معناه أنه إذا سمع (اليـــد) و (الأصبع) وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ، أن الله خمر آدم بيده ، وأن قلب المؤمن بين أصبعين ، فينبغى أن يعلم أن اليد تطلق على معنيين :

(أحدهما) هو الوضع الأصلي ، وهـو عضو مركب من لحم وعظم وعصب ، واللحم والعظم والعصب جسم مخصوص ، وصفات مخصوصة ، وأعني بالجسم عبارة عن مقدار له طول وعرض وعمق يمنع غيره من أن يوجد بحيث هو إلا بأن يتنحى عن ذلك المكان .

(وثانيهما) قد يستعار هـذا اللفظ أعنى اليد لمعنى آخر ليس ذلك المعنى بجسم أصلا ، كما يقال : البلدة فى يد الأمير ، فإن ذلك مفهوم وإن كان الأمير مقطوع اليد مثلا .

فعلى العامى ، وغير العامى أن يتحقق قطعا ويقينا أن الرسول لم يرد بذلك جسما هو عضو مركب من لحم ودم وعظم ، وإن ذلك فى حق الله تعالى محال ، وهو عنه مقدس ، فإن خطر بباله أن الله تعالى جسم مركب من أعضاء فهو عابد صنم ، فإن كل جسم مخلوق ، وعبادة المخلوق كفر ، وعبادة الصنم كانت كفرا لأنه مخلوق ، فمن عبد جسما فهو كافر بإجماع الأئمة : السلف منهم والخلف . . . ومن نفى الجسمية عنه وعن يده وإصبعه فقد نفى العضوية واللحم والعصب ، وقدس الرب جل جلاله عما يوجب الحدوث ، فيعتقد بعده أنه معنى من المعانى ، ليس بجسم ، ولا عرض فى جسم ، يليق ذلك المعنى بالله تعالى ، فإن كان لا يدرى ذلك ، ولا يفهم كنه حقيقته ، فليس عليه فى ذلك تكليف أصلا لمعرفة تأويله ، ومعناه ليس بواجب عليه ، بل واجب عليه ألا يخوض ، كما سيأتى :

ومثال آخر إذا سمع الصورة فى قوله عليه السلام :

« إن الله خلق آدم على صورته » .

وقوله :

« إنى رأيت ربى فى أحسن صورة » .

فينبغى أن يعلم أن الصورة اسم مشترك قد يطلق ويراد به الهيئة الحاصلة فى أجسام مؤلفة مرتبه ترتيبا مخصوصا ، مثل الأنف والعين والفم والخد ، وهى أجسام ، وهى لحوم وعظام ، وقد يطلق ويراد به ما ليس بجسم ولا هيئة فى جسم ، ولا هو ترتيب فى أجسام ، كقولك عرفت صورته ، وما يجرى مجراه فليتحقق كل مؤمن أن الصورة فى حق الله لم تطلق لإرادة المعنى الأول الذى هو جسمى لحمى وعظمى من أنف وفم وخد ، فإن جميع ذلك أجسام ، وخالق الأجسام والهيئات كلها منزه عن مشابهتها أو صفاتها ، وإذا علم هذا يقينا فهو مؤمن ، فإن خطر له أنه إن لم يرد هذا المعنى فما الذى أراد ؟ فينبغى أن يعلم أن ذلك لم يؤمر به ، بل أمر بألا يخوض فيه ، فانه ليس على قدر طاقته ، لكنه ينبغى أن يعتقد أنه أريد به معنى يليق بجلالته وعظمته مما ليس بجسم ولا عرض فى جسم .

ومثال آخر إذا قرع سمعه النزول فى قوله ﷺ :

« ينزل الله تعالى فى كل ليلة إلى السماء الدنيا » .

فالواجب عليه أن يعلم أن النزول اسم مشترك قد يطلق إطلاقا يفتقر إلى ثلاثة أجسام : جسم عال هو مكان لساكنه ، وجسم سافل ، وجسم لمتنقل من العالى إلى السافل ، فإن كان من أسفل إلى علو سمى صعودا ، وعروجا ورقيا ، وإن كان من علو إلى أسفل سمى نزولا وهبوطا ، وقد يطلق على معنى آخر ولا يفتقر إلى تقدير انتقال وحركة فى جسم ، كما قال تعالى :

« وأنزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج » .

وما رؤى البعير والبقر نازلة من السماء بالانتقال ، بل هى مخلوقة فى الأرحام ، ولإنزالها معنى لا محالة كما قال الشافعى رضى الله عنه : « دخلت مصر فلم يفهموا كلامى ، فنزلت ، ثم نزلت ، ثم نزلت » فلم يرد انتقال جسده إلى أسفل . فتحقق المؤمن قطعا أن النزول فى حق الله تعالى ليس بالمعنى الأول ، وهو انتقال شخصى وجسدى من علو إلى أسفل ، فإن الشخص والجسد أجسام ، والرب جل جلاله ليس بجسم ، فان خطر له أنه إن لم يرد هذا فما الذى أراده؟ فيقال له : فأنت إذا عجزت عن فهم نزول البعير من السماء فأنت عن فهم نزول الله تعالى أعجز ، فليس هذا بعشك فادرجى ، اشتغل بعبادتك أو حرفتك واسكت ، واعلم أنه أريد به معنى من المعانى

التى يجوز أن تراد بالنزول فى لغة العرب، ويليق ذلك المعنى بجلال الله تعالى وعظمته.

ومثال آخر إذا سمع لفظ الفوق فى قوله تعالى:

« وهو القاهر فوق عباده ».

وفى قوله تعالى:

« يخافون ربهم من فوقهم ».

فليعلم أن الفوق اسم مشترك بمعنيين:

إحدهما نسبة جسم إلى جسم بأن يكون أحدهما أعلى، والآخر أسفل، يعنى أن الأعلى من جانب رأس الأسفل،

وقد يطلق لفوقية الرتبة، وبهذا المعنى يقال: الخليفة فوق السلطان، والسلطان فوق الوزير، وكما يقال: العلم فوق العلم، والأول يستدعى جسما ينسب إلى جسم، والثانى لا يستدعيه.

فليعتقد المؤمن قطعا أن الأول غير مراد، وأنه على الله تعالى محال، فإنه لوازم الأجسام، أو لوازم أعراض الأجسام، وإذا عرف نفى المحال فليعرف لماذا أطلق، وماذا يريد؟ فقس على ما ذكرناه ما لم نذكره[1].

ونرى أن الغزالى لا يرى أن السلف فوضوا تفويضا مطلقا إبتداء، ولا فسروا الألفاظ بظواهرها، بل إنه بين المعانى المستحيلة على الله تعالى

[١] «إلجام العوام عن علم الكلام» ص ٤، ٥، ٦، ٧.

التى تتنافى مع التقديس وتنزيه الذات العلية عن مشابهة الحوادث ، ويمنع العامى الذى تخفى عليه المعانى المجازية من أن يخوض ، ولكن يفتح الباب لذوى الأفهام ، ويقرر أن هذه المعانى إذا خفيت على العامى ، أو دقت عن مداركه ، فإنها لا تخفى على الرسول ولا سائر الأنبياء ولا الصديقين أى أهل المعرفة والإدراك الصحيح ، ويقرب المعانى التى تتفق مع التقديس تقريبا يدركه طلاب الحقيقة .

وإذا كان ابن الجوزى قد نفى أن يكون مذهب السلف هو التفسير بظواهر الألفاظ ، تفسيرا لا يتفق مع التشبيه فالغزالى قد قرر أن السلف فهموا المعانى المجازية ، وقرر أن الذين لا يفهمون هذه المعانى التنزيهية عليهم أن يفوضوا ولا يخوضوا ، وقال لهم : «ليس هذا بعشك فادرجى» .

وبهذا يكون قد قسم الناس قسمين :

قسم يدرك ويفهم .

وقسم يعسر عليه أن يدرك ويفهم الأمور على حقيقتها .

وهذا يكتفى الغزالى منه بنفى المعانى المشبهة غير المنزهه ، ثم يمنعه من بعد ذلك من الخوض ، وكأنه يعتبر ذلك من علم الخاصة ، وليس من علم العامة الذى لا يسع مسلما أن يجهله ، كما قرر الشافعى .

وإن ذلك النظر بلا ريب نظر سليم ، لا مجال لرفضه ، ولكن قد يقول قائل : إن مؤدى كلامك أن الراسخين فى العلم هم الذين

يفسرون ، ويؤولون هذه المعانى تأويلا يتفق مع التنزيه ، وهذا يتفق مع قراءة الوصل فى قوله تعالى :

« وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون فى العلم »[1] .

من غير وقوف عند لفظ الجلالة . ولكن على قراءة الوقوف عند لفظ الجلالة لا يستقيم المعنى ، لأن المعنى أن يكون العالم بهذا التشابه هو الله وحده ، وهذا التفسير يجعل للراسخين علما .

ونقول فى الجواب عن ذلك : إن المتشابه ليس مقصوراً على الألفاظ التى توهم التشبيه أو ليس المراد من التأويل هو التفسير ، بل المراد به على قراءة الوقوف عند لفظ الجلالة معرفة المآل ، ولا يعرف المآل يوم القيامة إلا الله تعالى ، فهو وحده علام الغيوب ، وقد قال تعالى :

« هل ينظرون إلا تأويله ، يوم يأتى تأويله يقول الذين نسوه من قبل قد جاءت رسل ربنا بالحق ، فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ، أو نرد فنعمل غير الذى كنا نعمل ، قد خسروا أنفسهم وضل عنهم ما كانوا يفترون »[2] .

هذا نظر العلماء فى العبارات التى وردت فى القرآن والسنة توهم التشبيه والذى ينتهى إليه النظر هو ما يأتى :

---

[١] آل عمران ٧ . [٢] الأعراف ٥٣ .

أولا : اتفاق العلماء على أن الله تعالى منزه عن أن يكون متصفا بما تتصف الحوادث به ، فليس لديه يد كأيدي الناس ولا عين كعيونهم ولا وجه كوجوههم .

ثانيا : اتفاق العلماء على أن العامة لا يصح أن يخوضوا فى تأويل هذه الآيات ولا تفسيرها ، ولكن عليهم أن يؤمنوا بأن الله تعالى منزه عن أن يكون له ما يشبه الآدميين وسائر الحوادث ، ولكن المعنى المجازي ليس عليهم أن يطلبوه لأنه ليس إلا من علم الخاصة الذى لا يطالب به العامة ، ولا يطالب به إلا من يطيق إدراكه ، ويكفى من العامى التنزيه الإجمالى .

ثالثا : أننا نرى أن السلف لم يفسروا بظواهر الألفاظ ، فلم يقولوا إن لله يدا لا نعلمها ، ولا إن لله عينا لا نعلمها ، ونظرنا فى ذلك مستمد من كلام ابن الجوزى والغزالى ، وأن بعضهم كان يفسر هذه الألفاظ بما يتفق مع التنزيه ، ونستبعد أن يكون مثل على بن أبى طالب وأبى بكر وعمر وابن عباس ، وغيرهم من علية العلماء يفهمون من قوله تعالى : « يد الله فوق أيديهم » أن لله يدا .

وخلاصة القول : أن وحدانية الذات الإلهية وعدم مشابهتها للحوادث ركن من أركان الوحدانية لا يسع مسلماً أن يجهله ، ولا يعتبر موحداً من لا يؤمن به .

الوحدانية فى الخلق والتكوين

الله سبحانه وتعالى خالق كل شيء فهو الذى خلق السموات والأرض وما بينهما ولقد جاءت الآيات القرآنية الكثيرة مبينة أنه سبحانه وتعالى هو الذى خلق كل شيء وأحسن خلقه ، وأنه بديع السموات والأرض ، أبدعها على غير مثال سبق ، وأنه سبحانه وتعالى المنفرد بالخلق والتكوين والإنشاء ، وأنه بمقتضى ذلك يستحق وحده العبادة من غير شريك له ، واقرأ قوله تعالى :

« أمن خلق السموات والأرض وأنزل لكم من السماء ماء فأنبتنا به حدائق ذات بهجة ما كان لكم أن تنبتوا شجرها أ إله مع الله ، بل هم قوم يعدلون ، أمن جعل الأرض قرارا ، وجعل خلالها أنهارا ، وجعل لها رواسى ،وجعل بين البحرين حاجزاً أ إله مع الله بل أكثرهم لا يعلمون ،أمن يجيب المضطر إذا دعاه ، ويكشف السوء ، ويجعلكم خلفاء الأرض أإله مع الله قليلا ما تذكرون ، أمن يهديكم فى ظلمات البر والبحر ومن يرسل الرياح بشرا بين يدى رحمته أ إله مع الله تعالى الله عما يشركون ، أمن يبدأ الخلق ثم يعيده ومن يرزقكم من السماء والأرض أإله مع الله،قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين،قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله ، وما يشعرون أيان يبعثون » (١) .

[١] النمل ٦٠ — ٦٥

ونرى من هذا النص الكريم أن الله سبحانه وتعالى هو وحده المنشىء للكون وما فيه، وأنه المدبر له، وأنه وحده الذى يعلم غيبه وظاهره، وأنه سبحانه جعل هذا الكون مسخراً لنعم بنى الإنسان بإرادته سبحانه وتعالى، وأنه سبحانه وتعالى هو الذى ينجى بعض خلقه من بعض ما خلق، وأنه سبحانه وتعالى هو الذى يمسك السموات والأرض أن تزولا، ولئن زالتا إن أمسكهما من أحد من بعده، سبحانه وتعالى، هو على كل شىء قدير، ولا قادر فى هذا الوجود قدرة مطلقة على الكون وما فيه سواه، تعالى الله علواً كبيراً.

ولقد ذكر سبحانه وتعالى فى القرآن الكريم أن الخالق غير المخلوق، كما ذكرنا من قبل فى وحدة الذات والصفات، وذكر أن نظام الكون وسيره على هذا التكوين البديع البعيد عن الفساد لا يمكن أن يكون إلا عن واحد أحد فرد صمد، ولو تعدد المنشىء لكان الفساد، أو احتمال الفساد، ولذا قال سبحانه وتعالى:

« لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فسبحان الله رب العرش عما يصفون »[1].

---

[١] الأنبياء ٢٢ .

وإذا كان العالم يسير على ذلك النظام المحكم الذى كان فيه كل شىء بقدر ، فإنه لا يعتريه الفساد إلا بإرادة منشئه ، ولا يمكن إلا أن يكون المنشىء واحداً ، ذاته غير ذات خلقه ، ولا يشابهه أحد من خلقه لأن الفساد غير محتمل إلا بإرادة من كون وأنشأ ، والله تعالى لا يريد الفساد .

وأنه قد ترتب على وحدة المنشىء وهو الله تعالى ، وأنه الخالق له ، ألا يكون أحد من خلقه له صلة به غير صلة المخلوق بالخالق فى وجوده وحياته ، ولذا قال تعالى :

« بديع السموات والأرض أنى يكون له ولد ولم تكن له صاحبة وخلق كل شىء ، وهو بكل شىء عليم، ذلكم الله ربكم لا إله إلا هو خالق كل شىء فاعبدوه وهو على كل شىء وكيل ، لا تدركه الأبصار ، وهو يدرك الأبصار ، وهو اللطيف الخبير ، قد جاءكم بصائر من ربكم ، فمن أبصر فلنفسه ، ومن عمى فعليها ، وما أنا عليكم بحفيظ »[1] .

وأن الله سبحانه وتعالى خلق الأشياء ، وقدر لها كل ما يقع، وكل ما يكون ، وما لا يكون ، فكل شىء بتقديره سبحانه ، فإنه

---

[١] الأنعام ١٠١-١٠٤.

هو المريد إرادة مطلقة ولا إرادة مطلقة لغيره فى هذا الكون ، ولا يمكن أن يقع فى ملكه مالا يريد ، فكل شىء بقضاء منه سبحانه وبتقديره ، فالإنسان وما ملكت يداه ، وما يستطيع أن يفعل ، كل ذلك تحت سلطان الله تعالى ، وفى تقديره .

« ألا يعلم من خلق ، وهو اللطيف الخبير »[1] .

« إنما إلهكم الله الذى لا إله إلا هو وسع كل شىء علما »[2].

وأن الله سبحانه وتعالى هو الذى يكلف العباد، ويرسل الرسل، وهو الذى يعاقب ويحاسب ويثيب يوم القيامة .

وهنا يثور أمر قد أثاره المشركون من قبل ، وأثاره أهل الديانات القديمة ، وأثاره الفلاسفة ، ودخلوا بسببه فى جدل طويل واتجاه ضيئل ، وهو : كيف يكون الله تعالى خالق كل شىء ومنها ما يفعله الإنسان ، ثم يحاسبه على ما يفعل إن خيراً فخير ، ثم إذا كان كل ما فى الوجود بقضاء وقدر ، فلماذا كانت المؤاخذة ؟

لقد اندفع العلماء فى هذه الحومة من الجدل ، وتباينت أقوالهم واختلفوا ، وكان اختلافهم فى أمر فيه متسع للخلاف ، ولم يكن فى أمر معروف من الدين بالضرورة ، إنما كان خلافا فلسفيا على

---

[١] الملك ١٤ . [٢] طه ٩٨ .

هامش الاعتقاد وليس فى لبه، وهو على أى حال اختلاف يضل السارى فيه، ولا يجد علما من أعلام الهداية ينتهى عنده .

ولقد أمر النبي ﷺ بالإيمان بالقدر خيره وشره، وقال عليه السلام فيما رواه البخارى : « كل شىء بقضاء وقدر ، حتى العجز والكيس » .

وكان الصحابة يؤمنون بقدرة الله تعالى، وبأنه خالق كل شىء، ويؤمنون بالقدر، ولا يخوضون فيه، بل إذا جاء القدر أمسكوا ولكن الذين يريدون أن يثيروا الحيرة الفكرية بين المسلمين كانوا يثيرونه، ولا يزالون يثيرون الكلام فى القضاء والقدر، وصلته بالتكليفات والثواب والعقاب، ولقد سأل بعض الناس الإمام على بن أبى طالب رضى الله عنه وكرم الله وجهه : عن القضاء والقدر، وصلته بالجزاء فأجابه على بما يزيل الشبهة من غير خوض، ثم ختم كلامه بقوله :

« إن الله أمر تخييرا، ونهى تحذيرا، وكلف تيسيرا، ولم يعص مغلوبا، ولم يرسل الرسل إلى خلقه عبثا، ولم يخلق السموات والأرض وما بينهما باطلا ذلك ظن الذين كفروا فويل للذين كفروا من النار » .

ولقد قال الإمام أبو حنيفة رضى الله تبارك وتعالى عنه فى القدر :

« هذه مسألة قد استعصت على الناس، فأنى يطيقونها، هذه مسألة مقفلة قد ضل مفتاحها، فإن وجد مفتاحها علم ما فيها،

ولم يفتح إلا بخبر من الله تعالى يأتى بما عنده ويأتيه ببينة وبرهان وقد قال القوم من أهل الجدل فى هذه المسألة : « أما علمتم أن الناظر فى القدر كالناظر فى شعاع الشمس كلما ازداد نظرا ازداد حيرة » .

وإن الذى يستخلص من كلام إمام الهدى على بن أبى طالب الذى نقلناه آنفا أن علينا أن نطيع الله تعالى فيما أمرنا به وأن نجتنب ما نهانا عنه ، وحسبنا فى ذلك أننا نعلم ونحس ونشعر بأننا مختارون فيما نفعل ، وأننا فى استطاعتنا أن نفعل ، وألا نفعل ، وأنه يكفى ذلك لنشعر بما يجب علينا ، وما لا يصح لنا ، إن الاشتغال عن ذلك بتعرف أمر مغلق ، قد ضاع مفتاحه لا يجدى فتيلا .

ولقد قال فى ذلك الإمام الصادق رضى الله عنه :

« إن الله تعالى أراد بنا شيئاً ، وأراد منا شيئاً ، فما أراده بنا طواه عنا ، وما أراده منا أظهره لنا ، فما بالنا نشتغل بما أراده بنا عما أراده منا » .

فهو رضى الله عنه يندد بالذين ينصرفون عن التكليف إلى الكلام فيما كتبه الله علينا من خير أو شر ، وإن العصاة هم الذين يبررون عصيانهم بما كتبه الله تعالى ، ومنهم الذين يثيرون هذه القضية ، ليضعفوا العزائم عن العمل .

ولقد ذكر القرآن الكريم أن المشركين قد احتجوا على عبادتهم الأوثان بأن الله تعالى ، لو شاء ألا يعبدوها ما عبدوها ، ورد الله

تعالى عليهم قولهم بأنهم ما علموا مشيئة الله فيهم ، وأشركوا لأجلها وإليك كلام الله تعالى :

« سيقول الذين أشركوا ، لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء ، كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا ، قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تتبعون إلا الظن ، وإن أنتم إلا تخرصون ، قل فلله الحجة البالغة ، فلو شاء لهداكم أجمعين »[1] .

ونرى من هذا أن المشركين والمكذبين جميعا يسندون ما يفعلونه إلى الله تعالى على أساس أن الله تعالى لو شاء ألا يفعلوه ما فعلوه وأن الحجة القائمة عليهم أنه لا حجة عندهم على أن الله تعالى أراد لهم ذلك، ويؤكد سبحانه أن مشيئة الله تعالى هي الغالبة القاهرة، « ولو شاء لهداكم أجمعين » ولكن ذلك لا يلقي عنكم التبعة .

وبذلك يتبين أن العقيدة الإسلامية في هذه القضية تقوم على أساس : أن الله تعالى خالق كل شيء ، وأن الله تعالى فعال لما يريد ، وأنه لا يمكن أن يقع في ملكه إلا مايشاؤه ، ولا مشيئة في تسيير هذا الوجود لسواه ، ولكن ذلك لا يمنع أن العبد مسئول عما يفعل ، ومجزى بما يفعل إن خيرا فخير ، وإن شرا فشر ، وأنه الحكم العدل اللطيف الخبير ، وأنه سبحانه كاف كل التكليفات

[١] الأنعام ١٤٨ ، ١٤٩ .

والعبد مختار بالقدر الذى يتحمل به تبعة ما يفعل ، وهو يحس بأنه يفعل مايفعل مريدا مختارا .

هذا ما تقرره النصوص القرآنية ، وما وضحته الأحاديث النبوية ، وهو مالا يصح لمسلم أن يجهله ، وعلى ذلك تكون الفلسفة التى تثار حول الجبر والاختيار ، واختلاف علماء الكلام حولها من قبل التفسيرات التى على هامش العقيدة ، وليست من لبها وهذا الاختلاف فى التفسير أو فى التعليل لا يؤثر فى الاعتقاد ، وما يخالف الأصول القرآنية منه يكون باطلا لا شك فيه ، ويكون كاحتجاج العصاة فى معاصيهم بالقضاء والقدر .

فإذا كان الجهمية يقولون بالجبر . والمعتزلة يقولون بقدرة العبد التى يتحمل بها المسئولية ، والأشاعرة يقولون إن الخلق لله تعالى ، والكسب للعبد ، والماتريدية يريدون مرتبة وسطاً بين القدرة والجبر ، وهى الاستطاعة ، فكل هذه تفسيرات وتعليلات والاختلاف فيها لا يمس أصل الاعتقاد .

ونلخص فى هذا المقام ما جاء به القرآن ، وهو يتبين فيما يأتى :

١ — إنه يجب الاعتقاد بأن الله تعالى خالق كل شىء وأنه لا يشاركه فى خلق الأشياء وتدبير الكون أحد من خلقه ،

وأنه لا ينازع إرادته المنشئة المكونة أحد ، وأنه لا يقع فى الكون ما لا يريد . فإنه سبحانه وتعالى فعال لما يريد ، وأن العبد وقدرته واستطاعته واختياره كله مخلوق لله سبحانه وتعالى ، كما قال سبحانه : « والله خلقكم وما تعملون »[1] .

٢ — إن الله تعالى عدل حكيم لا يؤاخذ العباد إلا ولهم اختيار فى الخير والشر فليسوا فيما يفعلون كالآلة فى يد محركها ، أو كالريشة فى مهب الريح ، بل إنه مختار فيما يفعل ، وبذلك كان الجزاء والحساب وكان العقاب والثواب وإن تفسير ذلك ليس لنا ، وقد أخبرنا سبحانه وأحسسنا فى أنفسنا بأننا عندما نقدم على أمر نقدم عليه بإرادتنا ، فلنا أن نفعله ، ولنا أن نتركه ، وبهذا القدر كانت تبعات ما نعمل واقعة علينا ، وإن العصاة هم الذين يحملون القدر أوزارهم وإن أصابوا خيراً نسبوه لأنفسهم .

٣ — إنه من الحقائق المقررة فى القرآن أن الله تعالى ييسر الخير لمن أراده له وقد جاء النص بذلك فى آيات كثيرة ومن ذلك قوله تعالى :

« يضل من يشاء ويهدى من يشاء »[2] .

وقوله : « إنك لا تهدى من أحببت ، ولكن الله يهدى من يشاء »[3] .

---

[١] الصافات ٩٦ [٢] النحل ٩٣

[٣] القصص ٥٦

وقوله تعالى : « يضل به كثيراً ، ويهدى به كثيراً ، وما يضل به إلا الفاسقين »[1] .

٤ — إن الله سبحانه وتعالى يحب الخير ، ويكره الشر ويرضى عن أهل الخير ، ويغضب على أهل الشر . ويطالب عباده أن يعملوا على ما يرضيه، ويبتعدوا عما يغضبه .

وقد وصف المؤمنين بأنهم أهل الرضوان ، ووصف الكافرين بأنهم أهل السخط والغضب ، ونهى عن تولى الكافرين ، والاعتماد على نصرتهم ، لأنهم قوم قد غضب الله عليهم ، كما قال تعالى : « ألم تر إلى الذين تولوا قوماً غضب الله عليهم ، ما هم منكم ولا منهم ، ويحلفون على الكذب وهم يعلمون » .

ويجب أن نفهم أن الرضا غير الإرادة ، وكذلك المحبة ، غير الإرادة، بل أن الرضا أعلى درجات من الإرادة المجردة ، والمحبة أعلى من الإثنين وكل هذه الأحوال أثبتتها النصوص القرآنية وقررتها الأحاديث النبوية ، فيجب التسليم فالله سبحانه وتعالى لا يرضى لعباده الكفر والمؤمنون أهل الرضوان وأهل محبته جل جلاله .

---

[١] البقرة ٢٦ .

تعليل أفعال الله تعالى

انتهينا من الكلام السابق إلى أنه يجب على المؤمن أن يعتقد أن الله تعالى خالق كل شيء ، وأن كل شيء بقضاء وقدر ، وأن الإنسان له اختيار فى أفعاله يحمله تبعاتها ومآلاتها ، ويكافأ بالخير على ما يفعل من خير ، وبالعقاب على ما يفعل من شر ، وأن له نية وقصداً بمقتضاها يكون جزاؤه .

وقلنا : إن خوض العلماء فى مسألة الجبر والاختيار هو من قبيل التفسيرات التى تدور حول العقيدة وليست من لبها .

وللعلماء كلام فى مجال آخر هو تعليل أفعال الله ، أخلق ما خلق وأمر بما أمر ، ونهى عما عنه نهى لعلل وغايات وبواعث ؟ وقد جر الكلام فى ذلك إلى الكلام فى حسن الأشياء وقبحها ، إلى آخر ما خاض فيه العلماء خوضاً غرق فيه بعضهم ، ونجا بعضهم .

ونحن نقول . إن خلق الأشياء فوق تقدير العبيد لها بالحسن والقبح ، وإن الغايات التى يدركها العبيد ويفهمونها هى بعد إنشاء الكون وما بث فيه ، وما يحكم به من أسرار وقواميس ، فتقديرات الفلاسفة وعلماء الكلام وغيرهم ممن خاضوا فى ذلك كلام فيما وقع بعد الوقوع ، وما وقع لا يصح أن يكون حاكما على من أنشأه وأبدعه ، وهو فعال لما يريد ، ليس فوقه شىء وهو فوق كل شىء ، وهو القادر على كل شىء ، وهو العليم الحكيم .

نعم : إن كل شيء أبدعه هو حسن فى ذاته ، قد استمد حسنه من إبداع المبدع ، إذ أنه سبحانه خلق كل شيء فأحسن خلقه ، ولكن هل كانت صورة من الصور علة باعثة بعثته على الفعل ودفعته إليه ؟ إنه سبحانه فوق المسببات ، وفوق المقدمات والغايات .

والحق فى القضية أن الله تعالى خلق الخلق بإرادته سبحانه وتعالى وحده ، من غير قيد يقيدها ، وقد قال سبحانه وتعالى :

« لا يسأل عما يفعل ، وهم يسألون » .

فلا نبحث لماذا خلق الله تعالى الأشياء ، أو لماذا خلق الحياة والموت ولا لماذا خلق الإنسان ، وخلق معه الشيطان أو لماذا خلق الحيوان الضار الذى لا نرى منه إلا الضرر وخلق الحيوان الذى نراه نافعاً ، إن ذلك كله من أسرار الوجود ، وهو بإرادة خالق هذا الوجود ، وإن العقل إذا خاض فى ذلك يخوض فى بحر لجى لا ساحل له ، وإذا سار فى متاهات يضل فيها السارى فلا يهتدى ، وأولى أن يقال له : « ليس هذا بعشك فادرجى » وأن الذى يجب علينا أن نعتقده هو ما يأتى :

١ — إن الله سبحانه وتعالى خلق الخلق لحكمة يعلمها ، وليست هذه الحكمة علة مقيدة للإرادة الإلهية ، بل إن الله تعالى لا يقيد إرادته شيء من الأشياء وهو سبحانه وتعالى منزه عن

العبث ، فكانت أفعاله لحكم يعلمها هو يقيناً ، وقد نعلم بعضها بإعلامه ، وأكثرها لا نعلمه ، سبحانه العليم الحكيم اللطيف الخبير.

٢ — إنه ليس للأشياء قبل وجودها صورة للحسن ، إنما صورة الحسن أو القبح جاءت بعد وجودها ومن النظر فيما أبدع وكون ، لأن الحسن وغيره من الصور التي جاءت من إبداعه وإنشائه سبحانه وتعالى .

٣ — إن كل الوجود نافع للمخلوقات في مجموعها ، وإن الله سبحانه وتعالى سخر جزءاً كبيراً من الكون لعمل الإنسان ولنشاطه ، وإن بعض الأحياء ، إن كان فيها ضرر ، فلا بد أن يكون فيها في ناحية من نواحيها نفع ، والجهل بالنفع ليس دليلا على أنه لا يوجد ، فإن ما يجهله الإنسان من أسرار الكون أكثر مما يعلمه .

٤ — إن التفويض في أصل الخلق وسببه وعلة أشكاله أمر ضروري ، لأن أفعال الله تعالى فوق تقديرنا ، ولأننا لا ندرك الأسباب والمسببات إلا فيما وقع من أمور ، فمن تناسق ما بينها تعرف الارتباط السببي ، وأما قبل الوقوع فالأمور كلها عنا في خفاء وأن عقل الإنسان مجاله في تجاربه ، وفي الصور المستمدة من

التجارب ، وليس فيها وراء ذلك مجال ، إلا أن يعرف أن هذا الكون لابد له من منشىء ليس منه ، وأن الأشياء لا توجد اعتباطاً ، من غير موجد ، ولا تسير فى نظام محكم من غير ضابط والله من ورائهم محيط .

الوحدانية فى العبادة

الوحدانية فى العبادة ألا يعبد سواه ، وهذه نتيجة لازمة لكونه وحده خالق الكون وخالق كل شىء وخالق الإنسان ، وكل شىء فى هذا الوجود يسبح بحمده ، ولقد كان المشركون يقرون بأن الله خالق السموات والأرض ولكنهم يعبدون الأوثان زاعمين أنها تقربهم إلى الله ، أو أنها الواسطة إليه ، ثم نسيت الواسطة وبقيت العبادة ، وقد قال تعالى :

« ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله ، قل أفرأيتم ما تدعون من دون الله ، إن أرادنى الله بضر ، هل هن كاشفات ضره ، أو أرادنى برحمة هل هن ممسكات رحمته قل حسبى الله عليه يتوكل المتوكلون »[1] .

ويقول سبحانه : « ألا لله الدين الخالص ، والذين اتخذوا من

[١] الزمر ٣٨

دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى ، إن الله يحكم بينهم في ما هم فيه يختلفون »[1] .

فهؤلاء المشركون فصلوا اللازم عن الملزوم ، فإن انفراد الله سبحانه وتعالى بالخلق والتكوين يقتضي ألا يعبد سواه ، ووحدانية ذاته وصفاته ، وأنه ليس كمثله شيء يقتضي ألا يعبد سواه ، لأنه لا يعبد إلا من انفرد بالوجود الكامل وعلا عن الشبيه والنظير ، والعبادة تكون بالطريق التي بينها سبحانه وتعالى .

والوحدانية في العبادة تقتضي على ذلك أمرين :

أحدهما : ألا نعترف بالألوهية إلا لله سبحانه وتعالى وحده ، وألا نشرك به أحدا ، والقرآن قرر هذه الحقيقة ، ولا إسلام مع الإشراك في الألوهية ، لأن الإسلام يقتضي الاستسلام لله تعالى وحده ، والاستسلام لله وحده يقتضي ألا نشرك به أحداً ، ومن أشرك مع الله في العبادة شيئاً ، أو شخصاً فقد أشرك بالله سبحانه وتعالى ، ولقد قال تعالى : « ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ، ثم يقول للناس كونوا عباداً لي من دون الله »[2] .

ومن يسوى بين الخالق جلت قدرته ، وبين أحد من خلقه في

---

[١] الزمر ٣ .
[٢] آل عمران ٧٩

شيء من العبادة ، فقد جعل مع الله إلها آخر ، وإن كان يعتقد بوحدانية الخالق فى الذات والصفات والخلق . . .

ثانيهما : الذى تقتضيه وحدانية العبادة لله تعالى ، هو ألا نعبده سبحانه إلا بما بينه لنا من تكليفات ، فلا نعبده بأهوائنا ، بل نعبده بما أوحى به إلى رسوله الأمين ، ولا نتخذ أحداً من البشر طريقاً لمعرفة ما يأمرنا به من تكليف إلا أن يكون رسولا مرسلا ومحمد صلى الله تعالى عليه وسلم خاتم الرسل وأنه بعد أن انتقل الرسول إلى الرفيق الأعلى صار كتاب الله وسنة رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم هما وحدهما الطريق لمعرفة العبادة لله تعالى كما قال رسوله :

(تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا من بعدى أبدا ، كتاب الله تعالى وسنتى) .

وقد نعى الله تعالى على اليهود والنصارى أنهم اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله ، وقال تعالى فيهم :

« اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أربابا من دون الله ، والمسيح ابن مريم ، وما أمروا إلا ليعبدوا إلها واحدا ، لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون »[1] .

---

[١] التوبة ٣١ .

وقد كانوا يأخذون دينهم من الأحبار والرهبان من غير رجوع إلى أصل الكتاب، ويعتبرون كلامهم حجة من غير أن يبينوا سنده وأصله، وبذلك كانوا أرباباً من دون الله، وبذلك أشركوا غير الله فى طريق عبادته، وقد انفتح بذلك ما كان مما يعرفه التاريخ وطواه فيه طى السجل للكتب، وصح ما قاله الله تعالى فيهم :

« إن كثيراً من الأحبار والرهبان ليأكلون أموال الناس بالباطل ويصدون عن سبيل الله »[1] .

وليس شأن الفقهاء المجتهدين فى الإسلام كشأن هؤلاء، لأن أقوال هؤلاء الفقهاء ليست حجة بذاتها، كالشأن فى الأحبار والرهبان، إنما الحجة فيما يعتمدون عليه من دليل فى القرآن والسنة، فهم مفسرون مستنبطون يخطئون فى الفهم ويصيبون، فإن أصابوا فى الفهم فبتوفيق الله تعالى، وإن أخطأوا فمن أنفسهم وليسوا محتكرين للفهم، بل كل من استوفى شروط الاجتهاد له أن يتعرف الأحكام من الكتاب والسنة .

لا وساطة بين العبد وربه

لا وساطة بين الله تعالى وعباده، فليس بينهم وبين الله تعالى

[١] التوبة ٣٤ .

حجاب، فلا يدعى سواه ، ولا يستعان فى أمر الآخرة سواه، فليس ثمة قديس يتقرب به إلى الله تعالى ، إنما يتقرب العبد إلى الله تعالى بالضراعة إليه وبالطاعة له سبحانه ، وبالعمل الصالح :

« إليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح يرفعه » .

فلا وساطة بقديس ولا رجل صالح ، وإنما العمل هو الذى يقرب إلى الله تعالى زلفى .

وإن الدعاء باب من أبواب العبادة ، بل إنه مخ العبادة إذا كان الدعاء مصحوباً بإخلاص القلب وحسن الضراعة ولقد قال تعالى :

« ادعونى أستجب لكم » [1] .

وقال تعالى : « وإذا سألك عبادى عنى فإنى قريب » [2] .

فهو قريب من كل من يدعوه مستجيب للمخلصين الذين يدعونه تضرعاً وخيفة كما قال تعالى :

« ادعوا ربكم تضرعاً وخفية ، إنه لا يحب المعتدين » [3] .

ولقد قال تعالى فى إجابة من يسأل عنه :

« إنى قريب » .

ولم يقل : « قل لهم إنى قريب » . كما فى كثير من الآيات مثل

---

[١] غافر ٦٠ . [٢] البقرة ١٨٦ . [٣] الأعراف ٥٥ .

قوله تعالى :

« ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو »[1] .

وقوله تعالى :

« ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربى »[2] .

فكان هنا وسيط هو النبى ﷺ فى الإجابة ، أما فى الدعاء والسؤال عن الذات العلية ، فإنه لا يتوسط أحد حتى المسئول وهو الرسول ، بل يقول الله تعالى لهم :

« فإنى قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان » .

وهذا يومىء بإشارته بأنه لا وساطة بين العبد وربه .

ولكن هل للأشخاص أثر فى الدعاء ؟

لا شك أن دعاء الرجل لغيره يجوز ، وأن دعوات الصالحين مستجابة لأنفسهم ولغيرهم ، وأنه تلتمس دعوات الصالحين ، ولقد ورد أن النبى ﷺ قال : لعمر وقد ذهب إلى الحج : لا تحرمنا من دعائك يا أخى ، وورد أن النبى صلى الله عليه وسلم قال :

« إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث : علم نافع ، وصدقة جارية ، وولد صالح يدعو له » .

وعلى ذلك لا ينافى الوحدانية أن يدعو شخص صالح لغيره ،

[١] البقرة ٢١٩ . [٢] الإسراء ٨٥ .

فقد دعا إبراهيم عليه السلام لذريته ، إذ أسكنهم بواد غير ذى زرع عند بيته المحرم .

وإن الدعاء بالمغفرة للغير جائز بنص القرآن الكريم :

« والذين جاءوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ، ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رءوف رحيم »[1] .

هذه أمور جاء بها القرآن ، وفسرها الحديث الشريف ، والمسألة التى اختلفت فيها الأنظار هى توسيط بعض الصالحين فى الدعاء ، بأن يقول الداعى : بحق فلان أو بمقام فلان أتجه إليك ، وإن ظاهر النصوص : أن هذا التوسط لا يجوز ، لأن الله تعالى يقول :

« ادعونى أستجب لكم » .

ولأن الله تعالى يقول :

« فإنى قريب » .

وإن الله تعالى أولى بعبده ولو عاصيا من غيره ، ولأن الدعاء مخ العبادة ، والعبادة لا يتوسط فيها أحد .

ولكن أيعد الداعى بجاه أحد من العباد مشركاً ، قد أتى بما يخالف الوحدانية ؟

---

[١] الحشر ١٠ .

ونقول فى الجواب عن ذلك معيننا لا نرضى بأمثال هذه الصيغ من الدعاء: إن القائل إن قصد مجرد التكريم للصالحين من غير أن يشركهم فى عبادته سبحانه، لا يمكن أن يكون قد أشرك، ومن يرميه بالشرك فهو الذى لا يحتاط لدينه ونقول: إن الأولى الاتجاه إلى الله تعالى فهو أقرب إليه من حبل الوريد، وذكر الله وحده فى الدعاء زلفى إليه، لا يتركها، ولأن الدعاء ذاته عبادة لا يوسط فيها أحداً بينه وبين ربه.

ولقد كان منذ القدم يعتقد بعض الناس فى بعض الصالحين أموراً خارقة للعادة، ويعتقدون أن لهم عند الله تعالى مقاماً، وسموهم الأولياء، وأخذوا ذلك من قوله تعالى:

«ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون، الذين آمنوا وكانوا يتقون، لهم البشرى فى الحياة الدنيا وفى الآخرة، لا تبديل لكلمات الله ذلك هو الفوز العظيم» [1].

الخوارق للعادات على أيدى غير الأنبياء

لا شك أن خوارق العادات تجىء على أيدى الأنبياء لإثبات نبوتهم، وأن ذلك هو المعجزة التى يتحدى بها الأنبياء أقوامهم، كما تحدى موسى بالعصا، وسائر المعجزات التى أجريت على يديه.

[1] يونس ٦٢ ـ ٦٤

وكما تحدى عيسى عليه السلام بإبراء الأكمه والأبرص وإحياء الموتى بإذن الله وغير ذلك من المعجزات التى أجراها الله تعالى على يديه ، وكما تحدى النبي ﷺ بالقرآن ، وقد جرى على يدى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم خوارق للعادات أخرى كالإسراء والمعراج . ولكنه تحدى بالقرآن وحده ، لأنه المعجزة الكبرى الخالدة إلى يوم الدين والتى تثبت الرسالة المحمدية إلى يوم القيامة .

وهل تجرى خوارق العادات على أيدى غير الأنبياء ؟ .

لا نجد من الأدلة القطعية ما يوجب اعتقاد ذلك . وإن كان بعض العلماء يرى وجوب اعتقادها . ولكنا لا نتبع فى الاعتقاد إلا ما يثبت بدليل قطعى لا شبهة فيه .

ولكن أتوجد تلك الخوارق؟ .

لا يوجد دليل عقلى أو نقلى يمنع وجودها على أيدى بعض الناس ، ومن ير شيئاً من هذا فى بعض الأشخاص فليصدقه من غير أن يعطى ذلك تقديساً خاصاً لصاحب هذا الأمر الخارق وإن ذلك الاعتقاد يكثر عند أهل التصوف والمخلصون منهم يرون أن الاستقامة يجب أن تطلب . ويقول فى ذلك أبو على الجرجانى :

« كن طالباً للاستقامة ، لا طالبا للكرامة، فإن نفسك منجبلة على طلب الكرامة ، وربك يطلب منك الاستقامة » .

وذلك حق لأن الكرامة نعمة تستوجب الشكر ، والاستقامة عمل صالح يجزى الله تعالى عليه بالثواب والنعيم المقيم ورضوانه سبحانه وتعالى ولأن النفس طالبة بطبعها لما يكون فيه الكرامة، والاستقامة فطم للنفس عن أهوائها ، وفرق ما بين المقامين عظيم ، ولذلك كان المتصوف الصادق يطلب الاستقامة التى فيها طاعة الله تعالى .

ومهما يكن من أمر صاحب الكرامة ، فإنه لم يثبت فى النصوص القرآنية أو الأحاديث النبوية أن جريان خوارق العادات على أيدى بعض الناس يرفعهم إلى مراتب التقديس لا فى حياتهم ، ولا بعد مماتهم .

ويفرض علماء الكلام أن خوارق العادات كما تجرى على أيدى الصالحين تجرى على أيدى غيرهم ، ويسمونها كرامة إن جرت على أيدى الصالحين ، واستدراجا إن جرت على أيدى غيرهم .

زيارة قبور الصالحين

والآن تزار قبور بعض الصالحين الذين يقال : إن خوارق جرت على أيديهم فى حياتهم ، فهل هذا مطلوب فى الشرع ؟

لا نرى أنه مطلوب فى الشرع ، ولكن أهو عبادة لهؤلاء تدخل الفاعلين فى زمرة المشركين ، وتخرجهم من جماعة الموحدين ؟

لا شك أنه إذا لم يكن هناك نية العبادة ولا التقديس ، ولا اتخاذهم شفعاء عند الله تعالى لا يعد ذلك إشراكا إنما الإشراك بالعبادة والتقديس ، وإنا نرى أن زيارة القبور بإطلاق للاتعاظ والاعتبار أمر مطلوب ، ولا يصح أن تكون الزيارة لغير ذلك ، والله على كل شيء وكيل .

شهادة أن محمداً رسول الله

هذا هو الجزء الثانى من كلمة الإسلام التى تعتبر مفتاحه ودعامته ، والكلمة الجامعة لحقائقه ، ومن أذعن لها فقد آمن ، ودخل فى زمرة المؤمنين ، ومن قالها معتقداً مصدقا ، غير عامل بما تضمنته من معان كان مسلماً ، كما قال تعالى :

« قالت الأعراب آمنا ، قل لم تؤمنوا ، ولكن قولوا أسلمنا ، ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم » .

وهذا الجزء من الشهادتين يتضمن معنيين جليلين :

أولهما : أن الإسلام الذى تعد هذه الشهادة مفتاح بابه ليس من عمل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بل إن محمداً فيه رسول مبين ، وليس منشئاً ، وإذا نسب إليه ، فإنما ذلك لأنه رسول مبلغ . كما قال تعالى :

« إن عليك إلا البلاغ »[1] .

وقوله تعالى : « إنما أنت منذر ، ولكل قوم هاد »[2] .

وهو مأمور بتبليغ الرسالة كما قال تعالى :

« يأيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك ، وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ، والله يعصمك من الناس »[3] .

ولقد حرف بعض الكتاب الكلم عن مواضعه فأشاعوا أن المسلمين يعبدون محمداً ، كما يعبد النصارى المسيح :

« كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذبا ».

إن عبارات القرآن كلها تقرر أن محمداً من البشر ، ويقول مخاطباً قومه من العرب :

« إنما أنا بشر مثلكم »[4] .

وهو بشر يأكل الطعام ويمشي فى الأسواق ويجاهد فى سبيل الله ويموت كما يموت البشر ، كما قال تعالى :

« وما محمد إلا رسول قد خلت من قبله الرسل ، أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم »[5] .

ثانيهما : أن الإيمان بأن محمداً رسول الله يوجب الأخذ بكل

---

[١] الشورى ٤٨ . [٢] الرعد ٧ . [٣] المائدة ٦٧ .
[٤] الكهف ١١٠ . [٥] آل عمران ١٤٤ .

ما جاء به من أوامر ونواه ، لأنه يتكلم عن الله تعالى فيما يتعلق بالتكليفات والأحكام فإطاعته إطاعة لله سبحانه وتعالى ، كما قال تعالى:

« من يطع الرسول فقد أطاع الله »[1] .

وقوله تعالى :

« وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم »[2] .

وكقوله تعالى : « وما آتاكم الرسول فخذوه ، وما نهاكم عنه فانتهوا »[3] .

وإذا كان محمد رسولا قد قام الدليل على رسالته ، وأن ما جاء به فهو من عند الله العلي القدير ، فإن جزءاً من العقيدة أن تؤمن بأن كل ما جاء به مبلغاً عن ربه حق ، ومن ينكره ، فقد كذب رسالة الرسول ، ومن يكذب رسالة الرسول لا يكون مسلماً ، بل إنه كافر جاحد ، وعلى ذلك يجب الاعتقاد الجازم :

أولا — بأن الشرائع والأحكام التي قررها النبي صلى الله تعالى عليه ، وثبتت نسبتها إليه بطريق قطعي لا شبهة فيه هي من عند الله تعالى ، وليست من عمل محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ، إنما هي

[١] النساء ٨ . [٢] الأحزاب ٣٦ . [٣] الحشر ٧ .

من الله تعالت شريعته ، وجلت حكمته فليس بمسلم من يقول : إن الأحكام التكليفية من عبقرية محمد ، أو من عقله ، إنما المسلم من يقرر أن الأحكام التكليفية كلها من الله تعالى :

ثانياً — يجب الاعتقاد الجازم بأن القرآن الكريم قد أنزله الله تعالى ، وأنه بعبارته ومعانيه وأحكامه من عند الله تعالى ، وأنه حق لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وأن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم ، وأنه محفوظ إلى يوم القيامة لا يعتريه تغيير ولا تبديل ، لأن الله تعالى يقول فى محكم التنزيل :

« إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون »[1] .

فمن يزعم أنه قد اعتراه تغيير أو تبديل أو زيادة أو نقص فقد ضل وغوى ، وخرج عن جادة الإسلام إلى منازع الشيطان .

ثالثاً — يجب الاعتقاد بأن كل ما فى القرآن من أحكام تكليفية هى من عند الله تعالى ، وأن من يعتقد تحريم ما أحل الله تعالى بالنص لا يؤمن بالقرآن ، ومن يستحل ما حرم الله تعالى بالنص فى القرآن لا يؤمن بالقرآن ، فمن يستحل الخمر أو يستحل الربا أو يستحل الزنى ، أو يستحل السرقة أو يستحل أكل مال الناس بالباطل لا يكون من أهل الإسلام فى شىء ، ومعنى الاستحلال

---

[١] الحجر ٩ .

أن يعتقد أن هذه المحرمات بالنص حلال ، ومن يرتكب المحرم ، لضعف إرادته أو نحو ذلك ، وهو يعتقد أنه حرام لا يعد مستحلا له ، فالارتكاب دون الاستحلال ، إذ الأول يجعل المرتكب فاسقاً ، والإنكار يخرجه عن حظيرة الإسلام .

ومن ينكر أحكام المواريث ، كما جاءت فى القرآن الكريم لا يكون مسلماً ، فمن يتنمر على حكم الله بأن للذكر مثل حظ الأنثيين ، أو ينكر أن ميراث الإخوة والأخوات غير لازم ، فإنما ينكر أحكام القرآن .

ويشبه الذين ينكرون أحكام القرآن من يغلب عليهم الهوى فيزعمون أن الأحكام التكليفية ليست فى مصلحة الناس ، فمن يحسب أن تحريم الخمر ليس فى مصلحة الناس ، أو تحريم الربا ليس فى مصلحة الاقتصاد يكون متبعاً هواه ، ويكاد يخرج عن الإسلام إن اعتقد مايقول اعتقاداً جازماً . ومن هؤلاء من يذهب بهم فرط مغالاتهم للاتباع والتقليد أن يزعموا أن القوانين التى تكون من أوضاع الناس أعدل من القوانين التى يأتى بها أحكم الحاكمين فى محكم التنزيل ، فإن الله تعالى هو العدل اللطيف الخبير .

وإن كل شرائعه رحمة بالناس ، وهى الرحمة الحقيقية بالمجموع ولذلك قال تعالى :

« وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين ».[1]

وقد وصف الله تعالى ما جاء فى القرآن بأنه الرحمة والشفاء، كما قال تعالى :

« يأيها الناس قد جاءتكم موعظة من ربكم ، وشفاء لما فى الصدور وهدى ورحمة للمؤمنين »[2] .

ومن ينكر شرعية الزكاة ، أو يعتبرها نظاما قد انتهى لا يعد من أهل الإسلام ؛ لأن الله تعالى أمر بها فى محكم التنزيل ، والآيات القرآنية الواردة فيها كثيرة ، وكثيراً ما يقترن الأمر بالصلاة بالأمر بالزكاة مما يدل على أنهما متلازمان لا ينفصلان من حيث الحكم بالمطالبة والإلزام ، ومن يعتقد وجوب الصلاة ، ولا يعتقد وجوب الزكاة ، فإنه يفصل المتلازمين بعضهما عن الآخر ، ولذلك قاتل الصديق من امتنع عن أداء الزكاة · كما قاتل من امتنع عن إقامة الصلاة .

وهكذا كل ماجاء فيه الأمر بالقرآن صريحاً يعد منكره غير مؤمن بالرسالة المحمدية ، ومن لا يؤمن بالرسالة المحمدية لا يكون مسلماً .

---

[١] الأنبياء ١٠٧ [٢] يونس ٥٧

ومن حاول أن يخرج القرآن عن ظاهره بغير سند من القرآن أو من السنة يكون محرفا للقرآن عن مواضعه. إن كل تأويل لنص من نصوص القرآن أو الحديث يجب أن يكون مشتقاً من القرآن والحديث أو من قضايا العقل المبتوتة التي لا يختلف في شأنها العقلاء، ولا يصح أن تقيد النصوص الدينية بحكم الزمان، فإنها حاكمة على الزمان، وليست محكومة به، وأولئك الذين يدعون أن حكماً من أحكام القرآن أو السنة الثابتة السند كان مناسباً لزمان الرسالة وغير مناسب لزمان ما إنما يقلبون الأوضاع الدينية ويحكمون بأهوائهم وشهواتهم، وهم قوم قد اتخذوا القرآن عضين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

ويجب على من يؤمن بالرسالة المحمدية أن يذعن ويؤمن لكل ما علم من الدين بالضرورة، كمناسك الحج، والصلوات الخمس وعدد ركعاتها، وصوم نهار رمضان، وكون القبلة إلى البيت الحرام الذي هو بمكة مباركاً، وكون الوقوف بعرفة، فإن كل هذا قد وردت به الأخبار متواترة عن النبي صلى الله تعالى عليه، وانعقد عليها الإجماع من بعده، وتواتر الإجماع عليها، مما لا يدع مجالا لأي احتمال أو ظن، وصارت من العلم الضروري الذي لا يسع

مسلماً أن يجهله ، أو كما عبر الإمام الشافعى عنه بأنه علم العامة ، لا يختص به العلماء دون الجهلاء ، ولا ينفرد بالعلم به قوم ، دون قوم ، بل إن العلم به سواء ، لأنه إطار الإسلام الذى يعد الخارج عنه خارجا عن الإسلام .

ولذلك لا يعد من أهل الإسلام الذين يدعون أن الصلاة ركعتان فى اليوم والليلة ، وأنها ليست من المفروضات التى انعقد عليها إجماع أهل القبلة ، وتواتر سندها عن النبى صلى الله تعالى عليه وسلم .

الإيمان بالغيب واليوم الآخر والرسل السابقين :

يقوم الإيمان بالرسالة المحمدية على الإيمان بكل ما جاء به عليه السلام ، واللب فى كل دين سماوى أنزله رب العالمين يقوم على الإيمان بالغيب ، والإيمان باليوم الآخر ، وقد قال تعالى فى ذلك فى أول سورة البقرة :

« الم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين ، الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون ، والذين يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ، وبالآخرة هم يوقنون »[1] .

وهذا النص الكريم أثبت وجوب الإيمان بأمور ثلاثة هى : الغيب ، والآخرة ، والتصديق بكل ما جاء به الرسل السابقون

---

[١] أول سورة البقرة .

على الرسالة المحمدية باعتبار أن رسالة محمد صلى الله تعالى عليه متممة الرسائل السابقة كلها .

الإيمان بالغيب هو فرق مابين الدين والزندقة :

فالزندقة المارقة لا تخضع إلا للمادة وحدها إذ يحسبون كل ما فى الوجود هو المحسوس ، ولا يعدون موجوداً سواه ، والدين يوجب الإيمان بأن حياة المادة معها حياة روحية ، وأن هناك عوالم من الأرواح ، فيجب الإيمان بأن هناك ملائكة ، وهى أرواح طاهرة مطهرة لا يعصون الله ما أمرهم ، ويفعلون ما يؤمرون وأن هناك عالماً من الجن فيهم الأخيار وفيهم الأشرار وقد جاء ذكر ذلك فى القرآن كثيراً ، وفى القرآن سورة من السور تسمى سورة (الجن) ، وقد جاء فى هذه السورة على ألسنة الجن ما يدل على ما نقول ، فقد جاء فيها :

« وأنه كان يقول سفيهنا على الله شططا ، وأنا ظننا أن لن تقول الإنس والجن على الله كذبا ، وأنه كان رجال من الإنس يعوذون برجال من الجن فزادوهم رهقا ، وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحدا ، وأنا لمسنا السماء فوجدناها ملئت حرسا شديدا وشهبا ، وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع فمن يستمع الآن يجد له شهابا رصدا ، وأنا لا ندرى أشر أريد بمن فى الأرض أم أراد بهم ربهم

رشدا ، وأنامنا الصالحون ، ومنادون ذلك كنا طرائق قددا » [1].

فهذا النص الكريم صريح فى أن فى الوجود عالمًا هو عالم الجن ، وأن هذا الظاهر لا يصح أن يؤول إلا بسند من الكتاب والسنة ، إذ أن كل تأويل إخراج للظاهر عن معناه المفهوم إلى معنى آخر يخالفه ، ولا يكون ذلك إلا للتوفيق بين نصين يتعارض ظاهراهما ، أما العقل وحده ، فإنه لا يكفى وحده للتأويل والتخريج ذلك لأن التفكير له منطقتان مختلفتان :

إحداهما للمادة تفكر فيها ، وتستخرج قوانينها ونواميسها وأسرارها ، وكلما ازدادت إيغالا فيها استغرقتها إلا أن يكون ممن هداه الله تعالى ، وأشرق فى قلبه نور الحكمة .

المنطقة الثانية للغيب،وهى منطقة الإيمان والإذعان والتدين ، وكلما اتسع أفق العقل اتسعت تلك المنطقة ، وازدادت قوة التدين وقوة الإذعان ، ومعها قوة الإيمان ، وليس للعقل مجال فى التأويل إلا إذا كان الأمر مستحيلا عقلا .

وإن الإيمان بالله تعالى من الإيمان بالغيب ، وإن قامت الأدلة والبراهين المنطقية ، والأقيسة العقلية تثبت وجوده وهو وحده كامل الوجود ، هو الأول والآخر ، والظاهر ، والباطن ، وهو

[١] الجن ٤-١١

على كل شيء قدير ، وهو الذي أنشأ الوجود، ويعد كل من في الوجود بوجوده النسبي المحدود بالابتـــداء والانتهاء في هذه الدنيا ، ومن بعدها يستأنف حياة أخرى أعلى وأكمل .

وإن منطق المادة في الفكر ينبعث من الغرائز ويبتدىء في الحيوان ، وكلما علت مرتبة الحيوان كان ثمة علو في فهم المادة ، حتى إذا كان الإنسان كان مع الفكر المادي الفكر الغيبي ، وكلما علا العقل اتسعت فيه منطقة الفكر الغيبي .

ومن الناس من يعلو تفكيرهم المادي ، ويضمر تفكيرهم في الغيب ، كهذا الذي ركب في الفضاء ، وقطع أجوازه ، ثم قال: إني لم أر إلها وراء الآفاق ، إن هذا من الاستغراق في المادة حتى ظن أن الله مادة ترى .

ومن الناس من يعلو تفكيرهم في المادة ويتعرف نواميسها وأسرارها ، ويتعرف الأسباب والمسببات ، فتلتقي فيهم منطقة المادة بمنطقة الغيب ، فيقررون صادقين أن وراء هذه الأسباب منشئا مريداً مختارا ، ليس من المادة ، ولكنه مسيرها ومنشئها ، وهو عالم الغيب والشهادة . وقد نطق بذلك كثيرون من العلماء .

ومن الناس من يصدقون بالغيب ، ولكنهم مأسورون بالمادة، ويحاولون التضييق في أخبار الغيب التي جاء بها القرآن ، بتأويل

لا نجد له سنداً من القرآن ، ولا من أقوال النبي صلى الله عليه وسلم التي هي بيان للقرآن الكريم ، ولا مبرر لها إلا من عقولهم التي أسرت بالمادة ، ولكن لم يحرموا حرمانا كليا من نعمة الإيمان بالغيب ، ومن هؤلاء مخلصون لدينهم يحسبون أن ذلك التأويل يقرب الإسلام من الذين لا يخضعون إلا للمادة ، ولا نرى ذلك الطريق سبيلا ، إنما السبيل أن نقربهم هم بإقناعهم بأن وراء المادة قوى الغيب ووراء المادة مسيرها ، ومنظمها ومدبرها ، وراء المادة العليم الخبير ، فإن لم يقربوا ويؤمنوا بالغيب ، فإنه لا يمكن أن يدخل الإيمان في قلوبهم ، وخير لنا أن نبقى الحقائق الإسلامية كما هي من غير تغيير ولا تبديل ، ولا تأويل .

الإيمان بالرسل السابقين

والرسالة المحمدية وهي آخر الرسالات الإلهية جاءت مكتملة ، وهي آخر لبنة في صرح الرسالات الإلهية ، كما قال النبي ﷺ ، ولم تجيء مناقضة للرسالات السابقة ، بل جاءت مكملة وناسخة لما كان من الأحكام مؤقتا بزمانه ، فإنه لا ينسخ رسالة من الله إلا رسالة منه سبحانه وتعالى ، ولذلك تضمن الإيمان برسالة محمد الإيمان بما جاء به الأنبياء السابقون على أنه أنزل من عند الله تعالى ، كما قال تعالى: « قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل

وإسحق ويعقوب والأسباط ، وما أوتى موسى وعيسى وما أوتى النبيون من ربهم ، لا نفرق بين أحد منهم ، ونحن له مسلمون ، فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به فقد اهتدوا ، وإن تولوا فإنما هم فى شقاق ، فسيكفيكهم الله وهو السميع العليم » [1] .

وكما قال تعالى :

« قل آمنا بالله، وما أنزل علينا، وما أنزل على إبراهيم وإسماعيل وإسحق ، ويعقوب والأسباط ، وما أوتى موسى وعيسى والنبيون من ربهم لا نفرق بين أحد منهم ، ونحن له مسلمون » [2] .

وكما قال تعالى :

« والمؤمنون ، كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله » [3] .

ومن البدهيات أن الإيمان بالرسل السابقين ، وما أنزل عليهم من كتب وما أوتوه من شرائع ليس معناه تصديق الكتب القائمة فى هذه الأيام التى يغيرون فيها ويبدلون كل عام ، أو اعتبار ماهم عليه من أوهام مثل عبادة المسيح ، واعتباره ابن الله ، لأن ذلك لم يؤته عيسى ، ولم يكن مما جاء به ، بل هو الوثنية دخلت فى تعاليم المسيح عليه السلام ، وهو منها براء ، فسيقول يوم القيامة :

« ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله ربى وربكم وكنت

---

[١] البقرة ١٣٦، ١٣٧ [٢] آل عمران ٨٤ [٣] البقرة ٢٨٥

عليهم شهيدا ما دمت فيهم ، فلما توفيتني كنت أنت الرقيب عليهم وأنت على كل شيء شهيد »[1] .

فليست رسالة محمد ﷺ منقطعة عن النبوات السابقة ، بل هي آخر حلقة في سلسلة الرسالات الإلهية وهي المكملة لها ، ولا يعد مؤمنا بمحمد من لا يؤمن بموسى وعيسى وإسماعيل وإبراهيم ، وإسحق ويعقوب وداود وسليمان وسائر النبيين من نعلم من قصص القرآن ومن لا نعلم ، كما قال تعالى : .

« منهم من قصصنا عليك ، ومنهم من لم نقصص عليك »[2] .

فالإسلام هـــو الدين الجامع للحق الخالص من كل الديانات السابقة وفيه أصلها كما قال تعالى :

« شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا ، والذي أوحينا إليك ، وما وصينا به إبراهيم وموسى وعيسى أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه كبر على المشركين ما تدعوهم إليه ، الله يجتبي إليـه من يشاء ، ويهدي إليه من ينيب »[3] .

فالمؤمنون الصادقون في إيمانهم شهداء على الناس بالحق ، إن كانوا قد اتبعوا أنبياءهم أو لم يتبعوا ، وإن أمارة اتباعهم للأنبياء هي عبادة الله تعالى وحده لا يشركون به شيئا ، ويتبع ذلك بلا

---

[1] المائدة ١١٧ [2] غافر ٧٨ . [3] الشورى ١٣ .

ريب التصديق بما جاء به النبي صلى الله تعالى وسلم عليه ، لأنه لو كان أنبياؤهم أحياء عند بعثه ما وسعهم إلا أن يتبعوه صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقد ورد عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال :

« لو كان موسى حيا ما وسعه إلا أن يتبعنى » .

أو كما قال عليه السلام :

«وإن أمة محمد الذين يتبعونه حقا وصدقا هم الذين أحيوا شريعة أبى الأنبياء إبراهيم ، ومن جاء بعده من النبيين من ناحية الأصول المقررة الثابتة التى لا تختلف فيها الأقوام ، ولذا قال تعالى :

« وجاهدوا فى الله حق جهاده هو اجتباكم ، وما جعل عليكم فى الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم هو سماكم المسلمين من قبل وفى هذا ، ليكون الرسول شهيداً عليكم ، وتكونوا شهداء على الناس ، فأقيموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، واعتصموا بالله هو مولاكم ، فنعم المولى ونعم النصير »[1] .

وأن الله سبحانه وتعالى بمقتضى حكمته فى رسالاته كان يجعل كل نبى يبشر بمن يجىء بعده ، فالتوراة بشرت بالمسيح ومحمد عليهما الصلاة وأتم التسليم ، والمسيح عليه السلام بشر بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم ، وقد جاء ذلك فى القرآن الكريم فقد قال تعالى :

---

[١] الحج ٧٨ .

« وإذ قال عيسى بن مريم يا بنى إسرائيل إنى رسول الله إليكم مصدقا لما بين يدى من التوراة ومبشراً برسول يأتى من بعدى اسمه أحمد ، فلما جاءهم بالبينات قالوا هذا سحر مبين »[1] .

وأحمد من أسماء النبى محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ·

فالمؤمن بمحمد مؤمن بعيسى عليه السلام ، والمسيحى الذى يدخل فى الإسلام لا يخرج من المسيحية التى جاء بها عيسى عليه السلام ولكنه يدخل فيها كاملة غير منقوصة ، لأن كمالها الأخذ بما جاء به محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولقد سئل قس دخل فى الإسلام : « لم خرجت من المسيحية ؟ · فقال : ما خرجت منها ، ولكنى أدركتها صحيحة ، وسرت فيها إلى كمالها ، وكمالها بالإيمان بمحمد عليه السلام ، كما أن كمال الإسلام فى الإيمان بكل السابقين بل إن ذلك من أصول الإسلام» ·

الإيمان بالبعث والقيامة

الإيمان بالبعث والحياة الآخرة قرين الإيمان بالغيب ، لأن البعث ليس أمرا مشهودا بين أيدينا ، بل هو والحياة الآخرة أمران مغيبان والذين يؤمنون بالمادة ولا يدركون سواها ينكرون بعث الأموات

[1] الصف ٦

أحياء ، وينكرون أن تكون هناك حياة أخرى غير الحياة التى يعيشونها ، وقالوا كما حكى الله سبحانه وتعالى عنهم :

« إن هى إلا حياتنا الدنيا نموت ونحيا وما نحن بمبعوثين »[1].

ولكن الله تعالى يقرر الحق الذى لا يصح أن يرتاب فيه مؤمن وهو أن الدار الآخرة هى الباقية .

« وما الحياة الدنيا إلا لعب ولهو ، وللدار الآخرة خير للذين يتقون أفلا تعقلون »[2].

ويذكر القرآن الكريم أن الدار الأخرة هى الحياة الحقيقية فيقول سبحانه :

« وإن الدار الآخرة لهى الحيوان لو كانوا يعلمون »[3] .

أى أن الدار الآخرة هى الحياة الحقيقية ، لأنها الباقية الخالدة وفيها الجزاء والثواب والعقاب .

ولقد كان الماديون يقيسون قياساً ماديا . والقرآن الكريم يرد قولهم بقياس هو المحكم وحده ، فهم يمنعون البعث بأن ما يفنى لا يمكن أن يعود ، وقد ذكر هذا القياس ورده فى قوله تعالى :

« وضرب لنا مثلا ونسى خلقه قال من يحيى العظام وهى رميم . قل يحييها الذى أنشأها أول مرة ، وهو بكل خلق عليم ،

---

[١] المؤمنون ٣٧ . [٢] الأنعام ٣٢ . [٣] العنكبوت ٦٤ .

الذى جعل لكم من الشجر الأخضر ناراً ، فإذا أنتم منه توقدون ، أو ليس الذى خلق السموات والأرض بقادر على أن يخلق مثلهم بلى ، وهو الخلاق العليم ، إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون »[1].

ونرى من هذا القياس المادى مبناه النظر المحسوس ، والقياس القرآنى ما يقع على ما وقع ، فهو قياس المنطق المستقيم ، والآخر لا استقامة فيه ، لأنه لا يرجع إلى أصل التكوين وبديهى أن البعث يكون للأجسام ، ولا يكون للأرواح وحدها ، وإلا ما كان ذلك التعجب منهم ولكان الرد عليهم هو التسليم بامتناع أن تعود الحياة إلى الرميم من الأجسام ، بل يكون الجواب السهل اليسير : أن البعث يكون للأرواح لا لكل الأجسام التى صارت رميما .

وقد قال تعالى حكاية عن منكرى البعث :

« أئذا متنا وكنا ترابا ذلك رجع بعيد »[2] .

ويرد الله تعالى قولهم بخلقه السموات والأرض وما فيهما ، وإنزاله الماء ثم يقول سبحانه :

---

[١] يس : ٧٨-٨٢ .
[٢] ق : ٤ .

« أفعيينا بالخلق الأول ، بل هم فى لبس من خلق جديد »[1] .

ويقول سبحانه :

« يأيها الناس إن كنتم فى ريب من البعث فإنا خلقناكم من تراب ثم من نطفة ثم من علقة ثم من مضغة مخلقة وغير مخلقة لنبين لكم ونقر فى الأرحام ما نشاء إلى أجل مسمى ، ثم نخرجكم طفلا ، ثم لتبلغوا أشدكم ، ومنكم من يتوفى ، ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لكيلا يعلم من بعد علم شيئا[2] » .

فالبعث على حسب نصوص القرآن مادى ، وليس بروحى فقط كما توهم بعض الفلاسفة وأن الايمان بالقرآن ورسالة محمد ﷺ يوجب ذلك .

الحياة الآخرة

الحياة الآخرة : هى دار النعيم المقيم ، أو العذاب الأليم .

والأولى : للمحسنين الذين أخلصوا .

والثانية : للكافرين الجاحدين الذين كفروا بالله تعالى ورسله .

وبينهما عصاة المؤمنين يحاسبون ، ويجزون بالسيئة مثلها ،

---

[١] ق ١٥
[٢] الحج ٥

وبالحسنة مثلها ، وهم تحت رحمته وغفرانه ، وهـو يغفر لمن يشاء من عباده ، وإن عوقبوا فبمثل ما ارتـكبوا أو أقل ولا يزيد العقاب عما ارتـكبوا .

وهنا يثار بحث فى أمور ثلاثة هى :

نعيم الآخرة وعقابها أهو مادى أم معنوى ؟ أهو خالد دائم إلى ماشاء الله تعالى ؟

وهل هناك شفاعة لأحد فى أحد من العباد ؟

ولنتـكلم فى كل واحدة من هذه الأمور بكلمة موجزة .

المادية والمعنوية فى الثواب والعقاب

تقرر أن النعيم مادى فى الآخرة،لأن ظاهر القرآن كذلك ، وقد فسرالنبى ﷺ ظاهره بما يدل على أن ذلك مادى ، وليس بمعنوى ولا يصح أن يخرج لفظ القرآن عن ظاهره إلا بسند من القرآن أو السنة أو استحالة عقلية ، ولا مستحيل بالنسبة لقدرة الله تعالى بل هو القادر على كل شىء ولا قادر سواه سبحانه وتعالى .

ومع أنه من المقطوع به أنه مادى ، فإنه يجب أن نفهم أن ماذكر من فواكه ومواد هو أعلى من المواد التى يذكر مسماها فى الدنيا ،

وقد روى عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال : « ليس فى الدنيا مما فى الجنة إلا الأسماء » وقد علق ابن تيمية على ذلك بقوله : « إن الله أخبر أن فى الجنة خمرا ولبنا وماء وحريرا وذهبا وفضة ، ونحن نعلم قطعا أن تلك الحقيقة ليست مماثلة ، بل بينهما تباين عظيم مع التشابه كما فى قوله تعالى :

« وأتوا به متشابها ، ولهم فيها ، أزواج مطهرة [1] » .

أى يشبه ما فى الدنيا ، وليس مثله ، فأشبه اسم تلك الحقائق أسماء هذه الحقائق ، كما أشبهت الحقائق ، من بعض الوجوه ، فنحن نعلمها إذا خوطبنا بتلك الأسماء من جهة القدر المشترك بينهما ، ولكن لتلك الحقائق خاصة لا ندركها فى الدنيا ، ولا سبيل إلى إدراكنا لها لعدم وجود عينها ، أو نظيرها من كل وجه [2] » .

ولقد ورد عن النبى ﷺ أنه قال فى نعيم الجنة :

« فيها مالا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر » .

ولقد وصف القرآن خمر الجنة مثلا بأوصاف ليست فى خمر الدنيا ، فحقيقتها تخالفها .

---

[١] البقرة ٢٥

[٢] التدمرية فى التشابه والتأويل ص ١٢

وقد يقول قائل : إنك قررت أن نعيم الجنة مادى استمساكا بظاهر الألفاظ ، وتركت الظاهر عندما قلت إنه ليس مماثلا لما فى الدنيا ، وما يسمى باسمه ! !

ونقول فى الجواب عن ذلك : إننا نفينا المماثلة بينه وبين ما سمى من نعيم الدنيا معتمدين على النص ، وبذلك ما أخرجنا اللفظ عن ظاهره ، بل فسرناه بتفسير القرآن الكريم ، فقد قال تعالى فى وصف خمر الجنة :

« يطوف عليهم ولدان مخلدون ، بأكواب وأباريق وكأس من معين ، لا يصدعون عنها ولا ينزفون[1] » .

أى أنها لا تستر عقولهم ، ولا تنزفها ، فمعها يكون الإدراك الكامل ، وإذن فليس لها من خمر الدنيا إلا الإسم ، وصرح القرآن الكريم بأن نعيم الجنة مشابه لنعيم الدنيا وليس هو ، إذ المشابهة تقتضى التغاير فهو غيره ، وفوق ذلك قد روينا ما قاله النبى ﷺ وهو « فيها ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر » وذلك يفيد أنه ليس مما رأوا فى الدنيا ، فليس منه ، وإن حمل اسمه ، فالخروج عن الظاهر إنما هو بدليل من النصوص .

---

[١] الواقعة ١٧ — ١٩

والثانية : خلود نعيم الجنة وعقاب النار :

وصف القرآن الكريم نعيم الجنة بالخلود والبقاء ، ووصف عذاب جهنم بالبقاء والخلود ، وقد وردت فى ذلك نصوص كثيرة فى القرآن الكريم منها قوله تعالى :

« للذين اتقوا عند ربهم جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها »[1] .

وقوله فى عذاب جهنم بالنسبة للكافرين :

« خالدين فيها لا يخفف عنهم العذاب ولا هم ينظرون »[2].

ومثل قوله تعالى وقد جمع بين العذاب والثواب :

« فأما الذين شقوا ففى النار لهم فيها زفير وشهيق. خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك إن ربك فعال لما يريد . وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ »[3] .

وقد ذكر سبحانه وتعالى وصف الخلود مقرونا بالثواب والعقاب فى القرآن أكثر من ثمانين مرة .

---

[١] آل عمران ١٥ .
[٢] البقرة ١٦٢ .
[٣] هود ١٠٦-١٠٨.

والخلود معناه البقاء الدائم وقد وصف النعيم بالدوام صراحة في مثل قوله تعالى :

« أكلها دائم »[1] .

والدوام والخلود : البقاء إلى غير زمن محدود ، وهو الذي لا تعرف له نهاية ، وما دمنا نسير على مبدأ الأخذ بظاهر القرآن من غير محاولة لتأويله بأي نوع من التأويل ، فإنه لابد من الأخذ بظاهر القرآن في الخلود ، وعلى ذلك تضافرت أقوال كل المفسرين ، وبذلك فهم الصحابة في حضرة الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، ولم يرد ما يعارض هذا الظاهر مطلقا .

وقد يقول قائل : إن الله تعالى قال في النص الذي تلوناه أخيرا : (إلا ما شاء ربك) وهذا قد يومىء إلى احتمال انتهاء زمن الشقاء ، ونقول : إن كل شيء يتعلق بمشيئة الله تعالى ، وهذا لا يمنع الخلود ، ومشيئة الله تعالى قد تتعلق بالبعض دون الكل ، وإن الله تعالى بعد ذكر المشيئة الإلهية أكد البقاء الدائم فقال سبحانه وتعالى : (عطاء غير مجذوذ) ، أي غير مقطوع .

وذكر المشيئة في هذا المقام للإشارة إلى أن ذلك بإرادته هو ومشيئته ،

---

[1] الرعد ٣٥ .

ولهذا قال بعد المشيئة فى عذاب الكفار:(إن ربك فعال لما يريد).

وإذا كان فى هذا النص احتمال بعيد، فالنصوص الأخرى قاطعة بالدوام.

وقد ثبتت فكرة عند بعض العلماء فى الماضى، ورددها الذين يرددون شواذ الأفكار ليشتهروا بالعلم والتعمق والتجديد، وهو أن الخلود فى أوصاف الجنة والنار ليس معناه البقاء الدائم، بل معناه البقاء الطويل، وقد ذكر ذلك الرأى فى كتاب : (حادى الأرواح) المنسوب لابن القيم، ومهما يكن سند هذا الرأى من العقل، فإنا لا نقبله لأنه يخالف ظاهر القرآن، وحتى الآية التى ذكرت فيها المشيئة كان فيها ما يؤكد الخلود بمعنى الدوام الذى لا حد له، إذ قال سبحانه وتعالى :

« ما دامت السموات والأرض » .

وذكر المشيئة فى أمور اليوم الآخر فى موضعه، لأن اليوم الآخر لا نعلم ما فيه إلا بإعلام الله تعالى، ونحن فى ظل إرادته ومشيئته، وستبدو لنا المشيئة عيانا لا خفاء معه، فهو يوم التجلى الذى لا يخفى فيه شيء، وأمورنا إليه .

ولكن نحن فى هذه الدنيا يجب أن نعتقد بما يخبرنا به فى كتابه الكريم الذى هو نوره الذى نهتدى به .

وقبل أن نختم ذلك الكلام الموجز من بحثنا نرى من الإنصاف أن تقول : إن ابن القيم ليس أول من قال بفناء نعيم الجنة وعذاب النار ، بل سبقه إلى ذلك الكلام (الجهم بن صفوان) فى العصر الأموى ، فقد نقل عنه الأشعرى فى كتابه : (مقالات الإسلاميين) أنه أول من قال هذه المقالة ، واعتمد فى قوله هذا على قوله تعالى : « هو الأول والآخر » يمكن أن يكون آخراً إلا إذا كان ، وحده المنفرد بالوجود ، ولا موجود معه من أى شىء من الأشياء ، أو أى نوع من الأحياء .

الشفاعة يوم القيامة :

قد ثبتت الشفاعة بالقرآن الكريم ، فقد قال تعالى :

« من ذا الذى يشفع عنده إلا بإذنه »[1] .

وقال تعالى :

«ولا يشفعون إلا لمن ارتضى ،وهم من خشيته مشفقون » [2]

وقال تعالى :

«يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضى له قولا»[3].

وقال تعالى :

« لا يملكون الشفاعة إلا من اتخذ عند الرحمن عهدا »[4] .

---

[١] البقرة ٢٥٥ .
[٢] الأنبياء ٢٨ .
[٣] طه ١٠٩ .
[٤] مريم ٨٧ .

وقال تعالى :

« ولا تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له » [1] .

وهكذا جاءت النصوص القرآنية تثبت الشفاعة ، ولكن هى مقيدة دائما بأنها لا تكون إلا لمن أذن له الرحمن ، وعلى ذلك لا يمكننا أن ننكر أن الشفاعة ثابتة يوم القيامة ، ويوم يقوم الحساب والميزان ، ومن أنكرها فإنه ينكر أمرا ثابتا بالقرآن الكريم ، وقد تكرر ذكره فيه .

ولكن هذه الشفاعة لا تفيد أنها تستنزل الله تعالى عن حكمه ، وعما قرره فى شأن عباده لأنها لا تكون إلا بإذنه ، ولا تكون إلا لمن يعهد الله تعالى إليه بالشفاعة ، فهى من جهة فتح لباب العفو والغفران ، لمن كان يستأهل العفو والغفران ، ومن جهة أخرى هى تكريم لمن يشفع ، ورفع لمنزلته ، وقد وردت السنة مبينة أن النبى ﷺ يشفع فى بعض من أذنبوا بعد أن يحاسبوا بأمر من الله تعالى ، فهى رفع لمنزلته عليه السلام ، وإنزال له عليه السلام فى المقام المحمود الذى ينزله الله تعالى فيه يوم القيامة .

---

[1] سبأ ٢٣ .

رؤية الله تعالى يوم القيامة

وردت نصوص قرآنيــة تثبت رؤية المؤمنين لربهم بظاهرها ، مثل قوله تعالى : « وجوه يومئذ ناضرة ، إلى ربها ناظرة »[١] .

وهى صريحة فى إثبات الرؤية للمؤمنين ونفى الرؤية عن المشركين والـكافرين بقوله تعالى :

« كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون »[٢] .

وهذان نصان صريحان فى أن الله تعالى كرم المؤمنين برؤيته ، وأبعد الـكافرين ، فجعلهم عنه محجوبين ، ولـكن قرر بعض العلماء أن رؤية الله تعالى غير ممـكنة ، لأن الرؤية تقتضى مكانا ، تقتضى جسما يتجه إليه البصر ، وزكوا ذلك بقوله تعالى: « لا تدركه الأبصار ، وهو يدرك الأبصار ، وهو اللطيف الخبير »[٣] .

ولـكن العلماء الذين أخذوا بصريح القرآن ردوا ذلك بأن الرؤية التى أثبتها النص فى الآخــرة ، والتى نفاها فى الدنيــا ، وفوق ذلك فإن قوله تعالى: «لا تدركه الأبصار» نفى لإدراك الأبصار ، وليس نفياً للرؤية ، والإدراك إحاطة ، وهى لا تحيط بذات الله العلية ، والحق أن الجواب الأول أسلم ·

---

[١] القيامة ٢٢ ، ٢٣ . [٢] المطففين ١٥ . [٣] الأنعام ١٠٣ .

وأما اقتضاء الرؤية للقول بأن الله تعالى جسم ، فذلك إنما هو فى الدنيا ، ورؤية يوم القيامة تكون بحال لا تكون كحال الناس فهى نوع من الكشف ، والتجلى ، والرؤية من غير كيف ولا حد ولا جسمية ، ولقد قال تعالى فى حال الإنسان يوم القيامة « فكشفنا عنك غطاءك فبصرك اليوم حديد »[1] .

وإنا نرى إثبات الرؤية من غير كيف ، وإن كنا لا نكفر من يؤول النص .

وبعد : فهذه هى أصول العقيدة ذكرناها معتمدين على النصوص الصريحة القطعية من كتاب الله مفسرة من السنة فيما يحتاج منها إلى تفسير .

وتركنا ما لم يثبت إلا بأخبار الآحاد كنزول عيسى عليه السلام فى آخر الزمان ، وكأخبار المسيخ الدجال فإننا وإن كنا نقبلها ولا نردها كما قررنا فى صدر كلامنا ـ لا نضيفها إلى أصل العقيدة الذى يعتبر منكره كافراً .

والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

---

[١] ق ٢٢ .

الفهرس

الموضـــوع	الصفحة
تقـــديم	٣
الكلمة الجامعة للعقيدة الإسلامية	٧
العلم بالأحكام الإسلامية	١١
التوحيـــد	١٨
التأويل والظاهر والمشتبهات	٢٩
الوحدانية فى الخلق والتكوين	٥١
تعليل أفعال الله تعالى	٦١
الوحـــدانية فى العبادة	٦٤
لا وساطة بين العبد وربه	٦٧
الخوارق للعادات على أيدى غير الأنبياء	٧١
زيارة قبور الصالحين	٧٣
شهادة أن محمدا رســول الله	٧٤
الإيمان بالغيب واليوم الآخر والرسل السابقين . . .	٨١
الإيمان بالغيب هو فرق ما بين الدين والزندقة . .	٨٢
الإيمان بالرسل السابقين	٨٥
الإيمان بالبعث والقيامة	٨٩
الحيـاة الآخـرة	٩٢
المادية والمعنوية فى الثواب والعقاب	٩٣
الشفاعـة يوم القيامة	٩٩
رؤية الله تعالى يوم القيامة	١٠١





الـكـتاب القادم

التقويم العربى قبل الاسلام

وتاريخ ميلاد الرسول وهجرته ﷺ

لمؤلفه : المرحوم محمود باشا الفلـكى

ويقول عنه فضيلة الدكتور عبـد الحليم محمود الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية : « هذا الـكتاب أزكيه وأقدمه مثنياً عليه ـ إلى كل هؤلاء الذين يسعدهم أن يروا بحثاً أصيلا يتسم بالاتزان والعمق والروية » .

الثمن ٥ قروش طبعت بمطبعة الأزهر